الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون -تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: المالية وبنوك

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبين:

لوكريف لخضر

بن محمد مختار

تحت عنوان:

إدارة المخاطر والائتمان في البنوك

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري " تيارت "

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من

مجدوب خيرة	(أستاذ تعليم العالي - جامعة ابن خلدون تيارت)	رئيسا
داودي ميمونة	(أستاذ محاضر"ب" جامعة ابن خلدون تيارت)	مشرفا و مقررا
عدة لويزة	(أستاذ مساعد "ب" - جامعة ابن خلدون تيارت)	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله الذي جعل العلم سراجا منيرا نفتدي بيه في ظلمات الجهل

الشكر والحمد لله على توفيقه لنا في هذا العمل.

أهدي عملي هذا إلى والديا، الي قدوتي في الحياة ابي، الى نبع الحنان امي الغالية

والى كل اخوتي.

إلى كل زملائي وأصدقائي في الدراسة.

إلى من قاسمني في هذا العمل" لخضر"

الطالب مختار

الإهداء

نحمد الله سبحانه وتعالى على نعمة العلم التي أنار بها عقولنا، ونشكره على فضله وتيسيره دربنا في إتمام هذا العمل.

أهدي عملي هذا إلى والديا، إلى من أناروا أصابعهما لتعليمي، إلى من كان دعائهما سر نجاحي وتوفيقي، أطال الله في عمرهما وأدامها تاج فوق راسي.

والى كل اخوتي واخواتي صغيرا وكبيرا الذين كانوا لي السند ويدا العون والى كل العائلة الكريمة.

إلى كل زملاء الدراسة والأصدقاء بكلية العلوم الاقتصادية.

إلى من قاسمني في هذا العمل" مختار"

الطالب لخضر

الشكر والتقدير

قال تعالى :بسم الله الرحمان الرحيم: "وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ"

صدق الله العظيم

الآية 07 سورة ابراهيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه الطيبين من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، الشكر لله سبحانه وتعالى اولا واخرا، نسأله التوفيق والنجاح في الدنيا والآخرة.

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لكل من قدم لنا يد العون والمشورة في سبيل إنجاز هذه المذكرة وأخص بالذكر:

أستاذتنا الفاضلة الأستاذة "داودي ميمونة" لقبولها الإشراف على هذه المذكرة وتوجيهنا خلال كل مراحل اعداد المذكرة، كما نتقدم بجزيل الشكر لأعضاء اللجنة المناقشة لقبولها مناقشة هذا العمل، و كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة	أ–ث
الفصل الاول: ادارة المخاطر والائتمان في البنوك	
تمهيد	07
المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية	08
المطلب الأول: مفهوم المخاطر بنكية وأنواعها	08
المطلب الثاني: الأساليب الوقائية لتجنب المخاطر البنكية	14
المطلب الثالث: مصادر المخاطر البنكية	16
المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية	18
المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر ومبادئها	18
المطلب الثاني: إدارة المخاطر (أهمية وأهداف، العوامل المؤثرة فيها)	21
المطلب الثالث: خطوات وأساليب ادارة المخاطر والأطراف مشاركة فيها	23
المبحث الثالث: الائتمان المصرفي	30
المطلب الأول: ماهية الائتمان المصرفي	30
المطلب الثاني: السياسة الائتمانية	33
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني	36
الخلاصة	38
الفصل الثاني : دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت	
تمهيد	40
المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري وخدماته	41
المطلب الأول: نشأة وتقديم البنك الوطني الجزائري	41
المطلب الثاني: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري	45
المطلب الثالث: الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 لزبائنه:	47
المبحث الثاني: الائتمان في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540	49
المطلب الأول: أنواع القروض	49
المطلب الثاني: شروط وإجراءات منح القروض لوكالة تيارت 540	56
المطلب الثالث: خطوات و ضمانات منح القروض لوكالة تيارت 540	57

المبحث الثالث: إدارة المخاطر في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540	60
المطلب الأول: تحليل مؤشرات مخاطر الائتمان لبنك BNA خلال الفترة (2018-2022)	60
المطلب الثاني: دراسة مؤشرات أهم المخاطر لبنك BNA خلال (2018-2022)	63
خلاصة الفصل	66
الخاتمة	68
قائمة المصادر والمراجع	73
قائمة الملاحق	78

قائمة الجداول والأشكال

1- قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في قياسها	13
02-01	الهياكل البنك الوطني الجزائري	43
02-02	توزيع موظفي وكالة تيارت	45
02-03	شروط ونسب التمويل (قرض الفلاحة)	51
02-04	شروط ونسب التمويل (قرض الصيد البحري وتربية المائيات)	52
02-05	مدة القرض ونسبة التمويل(MED PRO SOLUTION)	55
02-06	تطور إجمالي القروض خلال الفترة (2018-2022)	60
02-07	تطور الودائع خلال الفترة (2018-2022)	62
02-08	نسبة القروض إلى الودائع	63
02-09	نسبة القروض إلى الأصول	64
02-10	نسبة حقوق مساهمين إلى الأصول	65
02-11	نسبة حقوق مساهمين إلى القروض	65
02-12	خطر التشغيل	66

2- قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	أساليب إدارة المخاطر البنكية	28
02-01	الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري	42
02-02	الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري	46
02-03	تصنيفات القروض الموجهة لأفراد.	53
02-04	تطور القروض خلال الفترة (2018-2022)	61
02-05	تطور القروض خلال الفترة (2018-2022)	63
02-06	السيولة خلال الفترة (2018-2022)	64

فهرس المحتويات

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
01	الميزانية المالية لسنة 2018	78
02	الميزانية المالية لسنة 2019	79
03	الميزانية المالية لسنة 2020	80
04	الميزانية المالية لسنة 2021	81
05	الميزانية المالية لسنة 2022	82

مقدمة

تعد البنوك التجارية من المؤسسات الحيوية ضمن الاقتصاد الوطني، فهي تسعى لتحقيق الربح من خلال التعامل بالنقود واستيعاب الموارد المالية من وحدات النقد الفائض، ثم توجيهيها نحو الوحدات التي تعاني من عجز في تمويل عماليتها.

وفي سعي الإدارة البنكية إلى تحقيق أكبر ربح ممكن من مزاولة أنشطتها تتعرض لمخاطر يجب تجنبها أو التخفيف من أثارها السلبية، وهذا للحفاظ على سلامة البنك وعلى المنظومة المصرفية ككل، لأن وجود إشاعة كفيلة بتحطيم أقوى البنوك.

غير أن تعدد أنشطة المصارف وحداثتها جعلتها تواجه أخطار حديثة لم تعتد مواجهتها من قبل، فخطر الائتمان لا يزال هاجس كل مصرف لكونه لصيقا بالوظيفة الرئيسية التي ينشأ من أجلها وهي منح الائتمان فرغم الإصلاحات الاقتصادية والدخول في نظام اقتصاد السوق إلا أن عمل هذه المؤسسات المالية لا يزال معرضا لعدة مخاطر ائتمانية.

هنا يأتي دور الفكر المحاسبي والمالي المعاصر من خلال وصف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر، والسيطرة عليها من أجل رفع كفاءة إدارة العمليات البنكية، ومواجهتها بشتى الطرق لضمان استرداد أموالها، وبهذا تلعب البنوك التجارية على مختلف الأصعدة دورا بارزا وقويا في شتى المجالات وكدراسة حالة قمنا في بحثنا هذا بدراسة إدارة المخاطر والائتمان في بنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

أولا: إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق تتبلور إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي طرق واستراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك التجارية في ظل المنافسة على الائتمان المصرفي؟

وحتى تتسنى لنا الإجابة على هذا التساؤل نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك؟
2. ماهية إدارة المخاطر وخطوات والأساليب إدارتها؟
3. ماهية الائتمان المصرفي؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

1. تتنوع المخاطر بتنوع الخدمات والقروض الممنوحة، وأيضاً بسبب ضعف المتابعة من جانب البنك.
2. إدارة المخاطر المصرفية تتحملها الإدارة العليا في البنك.
3. البنك الوطني الجزائري يعتمد استراتيجيات وأساليب في عملية منح الائتمان لتقليل المخاطر وزيادة العائد.

ثالثا: أهداف الدراسة

- ✓ دراسة إدارة المخاطر، والتعرف عليها ومعرفة مبادئها وكيفية التعامل معها.
- ✓ تسليط الضوء على أهمية إدارة المخاطر في تقليل الخطر التي يواجه البنوك.
- ✓ معرفة الطرق المستخدمة في التقليل من المخاطر البنكية.
- ✓ تحديد معاير منح الائتمان وشروطه.

رابعا: أهمية الدراسة

أهمية الدراسة في هذا الموضوع تتجلى في الدور الكبير الذي تقوم به إدارة المخاطر المصرفية في تفادي المخاطر، وفي أهمية نشاط الائتمان كمصدر لتمويل البنك التجاري، كما تقدم الدراسة رؤية واقتراحات لإدارة المخاطر والإدارة الائتمان المصرفي، يحظى موضوع إدارة المخاطر والائتمان باهتمام كبير بسبب الدور الحاسم الذي تلعبه في تحديد وقياس والتعامل مع المخاطر المصرفية المختلفة، مما يضمن استقرار النظام المصرفي ويجنب الوقوع في الأزمات.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

- ✓ الاهتمام الشخصي بالموضوع وارتباطه بالتخصص.
- ✓ الأهمية التي يكتسيها الموضوع.

سادسا: حدود الدراسة

الحدود المكانية:

البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 بولاية تيارت.

الحدود الزمانية:

قمنا بتربص قصير المدى بولاية تيارت بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 من 20 فيفري 2024 إلى غاية 12 مارس 2024.

سابعا: منهج الدراسة

في سبيل الإحاطة النظرية والتطبيقية لإشكالية البحث اعتمدنا في دراستنا للموضوع بداية على المنهج الوصفي في الفصل الأول حيث قمنا بجمع المعلومات من مصادر عدة من أجل التطرق إلى ماهية إدارة

المخاطر والائتمان في البنوك التجارية، ثم اعتمدنا المنهج التحليلي في دراسة الحالة من أجل عرض الاحصائيات المتعلقة بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت وتحليلها.

ثامنا: الدراسات السابقة

1- خضراوي نعيمة ، "**إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري)**"، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008، الجزائر.

حيث تناولت الدراسة تحدي كيفية إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، واستنتجت أن البنوك تظهر قدرة ومرونة أكبر في إدارة المخاطر، وتوصلت إلى أن البنوك الجزائرية لا تزال تعتمد على القواعد والنظم التقليدية المفروضة من البنك المركزي لتقييم السيولة، وتفتقر إلى الأساليب الحديثة في قياس ومراقبة المخاطر.

2- زعفران منصورية وبوشنافة احمد،" **إدارة المخاطر البنكية لقروض الاستهلاك دراسة حالة بنك (Société générale Algérie)"**، مجلة المدبر، العدد 7، المدرسة العليا لتسير والاقتصاد الرقمي، ديسمبر 2018، الجزائر.

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة القروض الاستهلاكية وأهميتها للأفراد في تحسين قدرتهم الشرائية، إلا أنه بالمقابل هذه القروض تحمل الكثير من المخاطر والتي تهدد البنوك. وبالتالي يجب تسيير هذه المخاطر ومواجهتها من خلال الضمانات والتأمينات الشخصية والمهنية التي تضمن للبنك إمكانية استرجاع أموال القرض في حالة العجز المؤقت أو الكلي للزبون، وقد شملت الدراسة دراسة حالة بنك (Algérie Société Générale)، وتوصلت إلى أن هذا البنك يجيد تسيير المخاطر المتعلقة بالقروض الاستهلاكية وذلك عن طريق الاعتماد على الضمانات التأمينات والمتابعة الدورية لدفع الأقساط.

3- منال هاني، "**تفعيل دور ادارة المخاطر في البنوك الجزائرية للوقاية من الأزمات المالية**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2018/2017، الجزائر.

خلصت هذه الدراسة بشكل عام الى أن البنوك الجزائرية استطاعت مواكبة المعايير العالمية في بعض الجوانب، ولازالت بعيدة في جوانب أخرى مما يتطلب المزيد من العمل الميداني على مستوى البنوك لتجسيد مختلف النصوص القانونية التي تنظم المهنة المصرفية خاصة فيما يتعلق بالإدارة المخاطر، فهي رغم وفرتها لم تستطيع الوصول الى الهدف المطلوب.

ما الفرق بين دراستنا و الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة ركزت على جوانب محددة من إدارة المخاطر مثل قروض الاستهلاك، التحديات العامة في البنوك الجزائرية، والمقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية. في المقابل دراسة موضوع إدارة المخاطر والائتمان في البنوك تهدف إلى تقديم فهم شامل لكل جوانب إدارة المخاطر والائتمان.

أوجه تشابه:

تطرقت كل من الدراسات السابقة و دراستنا الى مفهوم المخاطر البنكية والإدارة مخاطر.

أوجه الإختلاف:

عالجت بعض الدراسات السابقة قروض الاستهلاكية و المقارنة بين البنوك التقلدية والإسلامية في الإدارة مخاطر البنكية وهذا ما لم نتناوله في دراستنا.

غياب عنصر الائتمان في دراسات سابقة مع دراسته في موضوعنا.

تاسعا: صعوبات الدراسة

- ✓ سرية العمل المصرفي.
- ✓ صعوبة الحصول على معلومات تخدم موضوع البحث من طرف البنك محل الدراسة.

عاشرا: هيكل الدراسة

لدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين كما هو مقرر، فصل نظري وفصل تطبيقي.

الفصل الأول:

لقد تمحور هذا الفصل حول الدراسة النظرية للموضوع فيما يخص إدارة المخاطر وماهية المخاطر والائتمان في البنوك التجارية، حيث تناولنا فيه ثلاث مباحث، الأول بعنوان "ماهية المخاطر البنكية" وأدرجنا فيه أربع مطالب وهي مفهوم المخاطر بنكية، أنواعها، مصادرها ثم الأساليب الوقائية لتجنبها، مرورا بالمبحث الثاني "إدارة المخاطر البنكية" وأدرجنا فيه أربع مطالب، بدءا من مفهوم إدارة المخاطر، مبادئها، أهميتها، أهدافها ثم العوامل المؤثرة فيها، وبعدها أطراف وخطوات وأساليب إدارة المخاطر.

وأخيرا المبحث الثالث بعنوان الائتمان المصرفي وأدرجنا به ثلاث مطالب بدءا من ماهية الائتمان المصرفي ثم السياسة الائتمانية وختاما بالعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني.

الفصل الثاني:

دراسة حالة في البنك الوطني الجزائري بوكالة تيارت 540 تطرقنا فيه إلى مبحثين المبحث الأول التعريف بالبنك الوطني الجزائري وخدماته، والمبحث الثاني دراسة تطبيقية حول إدارة المخاطر والائتمان في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

الفصل الأول

تمهيد:

يعتبر الائتمان الاستثمار الأكثر جاذبية في المجال المصرفي للمؤسسات المالية، حيث يمثل مصدرًا رئيسا في تحقيق الأرباح العالية، ومع ذلك يترتب عليه مخاطر عالية تتحملها البنوك، مما يجعلها عرضة لتكبد خسائر كبيرة، وذلك لضمان التوسع في منح الائتمان بطريقة آمنة، يجب على البنوك تقديم وسائل وآليات متعددة للإدارة الفعّالة للمخاطر بهدف تقليلها والحد منها بأكبر قدر ممكن.

وسنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية

المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية

المبحث الثالث: الائتمان المصرفي

المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية

إن مفهوم الخطر متداول بين عامة الناس في تعاملاتهم اليومية، فإذا لفظت كلمة خطر فيعني أننا نتحدث عن عدم اليقين أو احتمال حدوث خسارة غير مترقبة، وهذا المعنى ينطبق على الخطر في التعاملات الاقتصادية والأنشطة التجارية، وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال مطالب هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية وأنواعها

المخاطر البنكية تمثل جزءاً أساسياً من تشغيل أي نظام مصرفي، حيث يتعامل البنوك مع مجموعة متنوعة من المخاطر التي يجب إدارتها بعناية لضمان استمراريتها وتحقيق أهدافها المالية.

الفرع الأول: تعريف المخاطر البنكية

لقد تطرق العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى تعريف المخاطر البنكية ونذكر منهم التعاريف التالية:

التعريف الأول: كما تعرف المخاطرة بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، فالمخاطرة هي مرادف لعدم التأكد من الحدوث، أي أنها كل عملية ينتج عنها ربح أو خسارة باحتمال معين.[1]

التعريف الثاني: هي احتمال أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة فإذا كان هناك احتمال عالي في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون منخفضة أيضا.[2]

التعريف الثالث: هي تلك التقلبات في القيمة الصرفية للمصرف ولها نوعين: منها ما هو عام وهو نوع يخرج عن إرادة المصرف والعميل معا لمخاطر التضخم، مخاطر تغير أسعارها لفائدة مخاطر أسعار الصرف.... الخ، ومنها ما هو خاص يتعلق بطبيعة نشاط المصرف وعمله وبصفة عامة يرتبط الخطر المصرفي بحالة عدم التأكد من استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو في تحصيل أرباح.[3]

---

[1] خالد أحمد علي محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، المصر 2019، ص 38.

[2] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2001ص 30.

[3] فريدة تلي، **استخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية (دراسة حالة مصرف دبي الإسلامي في الفترة (2001-2017)**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019، ص15.

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن المخاطر البنكية هي حالة عدم اليقين التي تواجهها البنوك في جميع أنشطتها، أو هي احتمالية تعرض البنك لخسائر مالية أو تشغيلية أو سمعته نتيجة أحداث أو ظروف غير متوقعة، تنشأ هذه المخاطر من طبيعة عمل البنك.

الفرع الثاني: أنواع المخاطر البنكية

تعتبر المخاطر البنكية من أهم التحديات التي تواجه البنوك وتؤثر على أدائها واستقرارها، هناك عدة أنواع من المخاطر البنكية التي يجب أن تديرها البنوك بعناية، وفيما يلي أبرز أنواع المخاطر البنكية.

أولا: المخاطر الائتمانية

هي عدم تمكن العملاء من السداد، أي أنهم يتخلفون عن تلبية التزاماتهم المالية، وعندما يحدث هذا يمكن أن تتسبب الخسائر الكلية أو الجزئية للمبالغ المقرضة للطرف الآخر، فإن أهمية المخاطرة الائتمانية تكمن في حجم الخسائر المحتملة، وتنشأ المخاطر الائتمانية من عدم قدرة العميل أو عدم رغبته في تنفيذ التزاماته المالية.[1]

أما أهم أنواع المخاطر الائتمانية هي:

1. مخاطر عدم السداد (Default Risk)

نقصد بها عدم قدرة المدينين على تنفيذ التزاماتهم في المواعيد المحددة للاستحقاق.

2. مخاطر البلد (Country Risk)

تنشأ عن احتمالية تكبُّد الخسائر نتيجة التعامل مع أحد البلدان التي قد تمر بظروف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية غير مستقرة، والتي تشتهر بتمويل الإرهاب وسمعتها السيئة في عدم الالتزام بالتزاماتها المالية، وعدم استقرار عملتها بسبب تخفيض قيمتها عن طريق البنوك المركزية.

3. مخاطر التسوية (Settlement Risk)

تنشأ من عمليات تسوية التدفقات النقدية والأصول المالية وغيرها من الأصول.[2]

---

[1] Joël Bessis, Risk Management in Banking, fourth Edition, wiley - Sons, 2015 p 03.

[2] محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن،2013، ص219

ثانيا: مخاطر السيولة

تشير إلى عدم قدرة البنك على سداد التزاماته المالية عندما تاريخ استحقاقها، وعندما يكون البنك غير قادر على تحقيق التزاماته القصيرة الأجل، يمكن أن يؤدي ذلك إلى بدء ظاهرة العجز، وإذا استمرت هذه الحالة، فقد يؤدي ذلك في النهاية إلى إفلاسه، ويمكن أن تكون مخاطر السيولة كبيرة على البنوك المتخصصة في الأنشطة المالية الإلكترونية إذا لم تكن قادرة على ضمان كفاية الأموال لتغطية التزاماتها في أي وقت محدد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي هذه الحالة إلى مخاطر على السمعة والتأثير السلبي على الربحية.[1]

ثالثا: مخاطر السوق

المخاطر السوقية تشمل الأخطار الحالية والمحتملة التي قد تؤثر على صافي الدخل وقيمة ملكية جملة الأسهم. تنشأ هذه المخاطر نتيجة تغيرات أو تحركات في معدلات السوق والأسعار، وتشمل مخاطر منتظمة قد تؤثر على الأصول والالتزامات، كما تشمل هذه المخاطر مخاطر معدلات الفائدة، ومخاطر تسعير الأصول، ومخاطر أسعار الصرف.[2]

1. مخاطر معدلات الأسعار الفوائد

تنشأ عن تقلبات أسعار الفائدة بما قد يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للبنك في حالة عدم اتساق آجال إعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول وتتصاعد مخاطر أسعار الفائدة في حالة عدم توافر نظام فعال للمعلومات لدى البنك مما يتيح الآتي:

أ- الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول.

ب- تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عمله من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لتغيرات أسعار الفائدة.

ت- يتوقف مقدار مخاطر أسعار الفائدة على مدى اختلاف أسعار الفائدة عن التوقعات التي بنيت عليها الفجوة ومدى تمكن البنك من تصحيح أوضاعه في الوقت المناسب.[3]

---

[1] بوعمامة علي، **المخاطرة البنكية وإدارتها في الأنظمة المحلية والدولية**، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلد 02، العدد 15، 2016 جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص248.

[2] محمد داود عثمان، **المرجع سابق**، ص220.

[3] صلاح حسن، **تحليل والإدارة وحكومة المخاطر المصرفية الإليكترونية**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر 2010، ص23.

2. مخاطر تسعير الأصول

يتعين على المصرف دارسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي.[1]

3. مخاطر أسعار الصرف Forgien Exchange Risk

مخاطر أسعار الصرف تنشأ نتيجة وجود مراكز مفتوحة في العملات الأجنبية، ونتيجة للتحركات غير المتوقعة في أسعار الصرف، يشمل المركز المفتوح العمليات الفورية وعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة، والتي تصنف تحت مسمى الاشتقاقات المالية.[2]

رابعا: المخاطر التشغيلية

تتعلق بطبيعة عملها المصرفي عندما توسّع البنوك عادة في استثمار الأموال المتاحة لديها، وتشكل أموال المودعين نسبة عالية من هذه الأموال، يزداد إجمالي إيرادات البنك وبالتالي أرباحه نتيجة هذا التوسع في استثمار الأموال، لكن زيادة هذا التوسع في الاستثمار عادةً ما يترافق مع زيادة في حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك، بسبب العلاقة العكسية بين حجم الاستثمار وحجم المخاطر والعلاقة الطردية بين العائد والمخاطر بمعنى آخر، كلما زاد التوسع في الاستثمار زادت المخاطر وزادت العائدات.[3]

خامسا: مخاطر رأس المال

مخاطر رأس المال تشير إلى عدم قدرة البنك أو الشركة على تلبية التزاماتها المالية، وعندما تفشل الشركة في ذلك، فإنها تواجه خسارة في الحقوق الملكية مما يتم تحديد صافي حقوق الملكية للشركة من خلال الفرق بين

---

[1] صالح مفتاح، فريدة معارفي، **المخاطر الائتمانية (تحديدها، قياسها- إدارتها، والحد منها)**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السابع، **إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة**، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، أيام 16-18 أفريل 2007، ص 05

[2] زناقي بشير وآخرون، **إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التقييدية والإسلامية- دارسة تحليلية مقارنة**، مجلة التنويع الاقتصادي، العدد 02، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، ديسمبر 2020 ص18

[3] درير كمال آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار المسير، عمان، الأردن،2012، ص 240

القيمة السوقية لأصولها والقيمة السوقية لخصومها وبالتالي، تشير مخاطر رأس المال إلى انخفاض كبير في صافي قيمة الأصول.[1]

سادسا: مخاطر السمعة

نجاح المصارف في أعمالها يعتمد على السمعة التي تبنيها كمؤسسات جديرة بالثقة، تنشأ مخاطر السمعة عندما تقدم المصارف خدمات غير كفؤة أو عندما تتعثر في تقديم الخدمة بانتظام، كما يمكن أن تحدث هذه المخاطر عندما ينقص الإفصاح اللازم للعملاء أو عند حدوث انتهاك للخصوصية، والتي يمكن أن تؤثر سلبًا على الأداء المصرفي في جميع نواحيه.[2]

سابعا: مخاطر التضخم

مخاطر التضخم ينتج عنها انخفاض قوة الشراء للأموال المستثمرة في رأس المال والفائدة المكتسبة عليه، وبالتالي يشير البعض إلى هذه المخاطر بمخاطر انخفاض القدرة الشرائية، والتي يمكن تعريفها على أنها المخاطر المحتملة نتيجة للتضخم.[3]

ثامنا: المخاطر السياسية

تشمل الاحتمالات التي قد تؤدي إلى تغييرات في الحكومات والقوانين، مما يمكن أن يؤثر على أرباح المصرف ونشاطاته ومستقبله.[4]

---

[1] طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص.73

[2] صادق راشد الشمري، **استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الاداء المالي للمصارف التجارية**، بدون طبعة، دار اليازوري، الاردن، 2012، ص.5

[3] بلعزوز بن علي وآخرون، ادارة **المخاطر (ادارة المخاطر – المشتقات المالية – الهندسة المالية)**، الطبعة الأولى، دار الوراق الاردن، 2013، ص185

[4] هشام جبر، **إدارة المصارف**، بدون طبعة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر،2008، ص325

الجدول رقم (01-01): أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في قياسها

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	- صافي أعباء القروض / إجمالي القروض - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحقت ولم تسدد
مخاطر السيولة	- الودائع الأساسية / إجمالي الأصول - الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول - سلم الاستحقاقات النقدية
مخاطر سعر الفائدة	-الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول - الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم - الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة.
مخاطر أسعار الصرف	-المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية. - إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية.
مخاطر التشغيل	- إجمالي الأصول / عدد العاملين - مصروفات العمالة/ عدد العاملين
مخاطر رأس المال	- حقوق المساهمين / إجمالي الأصول - الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة. - القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.

المصدر: معاريف محمد، **الحكومة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد1، جامعة أحمد درارية، أدرار، الجزائر، مارس 2019، ص37

المطلب الثاني: الأساليب الوقائية لتجنب المخاطر البنكية

تهدف الأساليب الوقائية في هذا السياق إلى تقليل مخاطر البنوك والمؤسسات المالية، وضمان استمرارية الأعمال بشكل فعّال ونذكر منها:

- ✓ تدريب الفريق البشري المتخصص في مجال البنوك ليكون قادرًا على التوقعات بشأن التطورات الاقتصادية والنقدية على المستوى المحلي والدولي.
- ✓ توجيه الخطر أو تحويله إلى أطراف أخرى من خلال تقاسم المخاطر مع الأطراف الأخرى.
- ✓ تنويع المخاطر من خلال التعامل مع عدة متعاملين وتمويل مجموعة متنوعة من الأنشطة والقطاعات، بهدف تجنب التحديات التي قد تنشأ عن التركيز الزائد على تمويل متعاملين محدودين أو توجيه القروض نحو بعض الأنشطة بدون الآخر.
- ✓ ضمان سلامة تطبيق الضوابط المخصصة لمنح كل نوع من التسهيلات الائتمانية، ومتابعة الائتمان الممنوح، بهدف تجنب المخاطر المحتملة الناجمة عنها.
- ✓ الاستعانة بخدمات الهيئات المتخصصة في تأمين وضمان عمليات الائتمان المصرفي لضمان سلامتها وتقديم الحماية المناسبة.
- ✓ تعزيز نظم الرقابة والمتابعة داخل البنك للحد من وقوع الأخطاء واكتشافها في الوقت المناسب، واتخاذ الإجراءات الرقابية والتصحيحية المناسبة.
- ✓ العمل على تقييم قدرات البنك التمويلية وتحديد الحدود المالية المتاحة لمنح القروض.
- ✓ استخدام الطرق الصحيحة للقياس بهدف تقدير المخاطر الائتمانية المرتبطة بقرارات الائتمان بمختلف أنواعها.[1]

بالإضافة إلى ذلك، يعمل البنك على تحديد الضمانات الملائمة لكل حالة ائتمانية، ويقوم بإتباع استراتيجية التغطية والتوريق لتقليل المخاطر الأخرى.

الفرع الأول: الضمانات

سياسة منح القروض من قبل البنوك تركز على متابعة القروض الممنوحة، رغم ذلك يبقى الخطر في منح الثقة التامة للزبون أمرا قائما، مما يجعل البنك يخشى عدم تسديد العميل المستحقاته في المواعيد المحددة، لذا يطلب تقديم ضمانات للتعويض في حالة عدم قدرة المدين على السداد، وهذه الضمانات تصبح ملكية البنك ويتم التصرف فيها بحرية تامة من قِبل البنك، يمكن تعريف الضمان كالتالي:

[1] خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية (دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة)**، رسالة ماجستر، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر،2009، ص22

يقصد بالضمان مقدار ما يملكه المقترض من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها لتوثيق القرض المصرفي، أو شخص ضامن ذو كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي يعتمد عليه المصرف التجاري في ضمان تسديد القرض الممنوح للمقترض.[1]

من خلال التعريف أعلاه يظهر وجود نوعين من الضمانات: ضمانات شخصية وضمانات حقيقية.

أولا: ضمانات شخصية

التزام الفرد أو المؤسسة المالية بضمان سداد القرض في حالة عدم قدرة المقترض على السداد، وعدم استجابته لطلبات البنك، يؤدي إلى اتخاذ البنك إجراءات قانونية ضد الضامن، إذا تقدم المقترض للبنك وأثبت عدم قدرته على السداد، فإن البنك يلجأ مباشرة إلى الشخص الذي قدم الضمان للتسوية المالية.[2]

ثانيا: ضمانات حقيقية

تعتمد الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المُقدم كضمان، وتتنوع هذه الضمانات في قائمة واسعة من المبالغ المالية والأصول والعقارات التي يصعب تحديدها هنا، يتم إعطاء هذه الأصول كرهن للضمان وليس بصفة ملكية، بهدف ضمان سداد الدين، ومن الجانب الآخر لا يكفي تقديم أي من الأصول كضمان لتغطية القرض بأكمله، بل يجب أن تكون هذه الأصول قابلة للبيع بالفعل، وتقوم البنوك بتقييم قيمتها بناءً على القيمة التسويقية، وليس بناءً على قيمتها الشرائية من قبل المالك.[3]

الفرع الثاني: التوريق

هو تحويل الديون من مقرض إلى مقترضين آخرين، وغالباً ما يتم ذلك من خلال شركات التحويل، يهدف التوريق في جوهره إلى تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول في البورصات العالمية كأداة مصرفية توفر السيولة وتوسع الائتمان، يتم ذلك عن طريق بيع الديون بقيمة أقل من قيمتها الاسمية، ثم تصدر شركة التحويل سندات بقيمة تلك الديون (بقيمة اسمية لكل سند) وتُطرح للاكتتاب بقيمة تزيد أو تقل عن القيمة الاسمية.[4]

---

[1] خالد أحمد علي محمود، **مرجع سابق**، ص52-53.

[2] زعفران منصورية وبوشنافة أحمد، **إدارة المخاطر البنكية لقروض الاستهلاك**، لمجلة المدبر، العدد 7، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، قليعة، الجزائر، ديسمبر 2018، ص18

[3] شليق رابح، **أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2020، ص154

[4] دار السبع مخطارية، **إدارة الائتمان في النظام المصرفي الجزائري**، أطروحة الدكتوراه، تخصص العلوم قانونية، فرع قانون البنوك، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2018، ص137

الفرع الثالث: الأدوات المالية لتغطية المخاطر

يعتبر استخدام استراتيجية التغطية وسيلة للبنك لتقليل المخاطر التي يتعرض لها، وبالتحديد المخاطر المتعلقة بتقلب أسعار الأوراق المالية والعملات التي يمتلكها أو ينوي شراؤها أو بيعها في المستقبل وبالتالي، سيتم التركيز على استخدام العقود الآجلة والخيارات وعقود المبادلة كأدوات للتغطية والتي تتمثل في:

أولا: عقود المستقبلية

هي اتفاق بين طرفين على شراء أو بيع أصل ما في وقت معين في المستقبل بسعر معين، ولكن على خلاف العقود الآجلة يتم تداول العقود المستقبلية في البورصات، ومن أجل جعل التداول ممكناً تحدد البورصة سمات معيارية معينة للعقد، ونظراً لأن طرفي العقد قد لا يعرفان بعضهما البعض بالضرورة، فإن البورصة توفر آلية تعطى كلا من الطرفين ضماناً بأن العقد سوف يحترم.[1]

ثانيا: عقود الخيار

هو اتفاق يمنح صاحبه الحق في شراء أو بيع ورقة مالية معينة خلال فترة زمنية محددة بسعر متفق عليه مسبقًا، ويمكن أيضًا أن يكون للمستثمر الحق في الشراء أو البيع في تاريخ معين وليس خلال الفترة، يقوم المستثمر بدفع مبلغ مالي إضافي كعلاوة مقابل الحصول على هذا الحق.[2]

ثالثا: عقود المبادلة

هي التزامات وتعهدات بين الطرفين لتبادل التدفقات النقدية وغير النقدية مثل الأسهم والسلع، على مدار فترة زمنية محددة، تتم تداول هذه العقود في الأسواق غير المنظمة، ومن بين أهمها عقود المبادلة التي تتضمن مبادلة أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتُعتبر هذه العقود من الأكثر تداولاً بين الشركات والبنوك.[3]

المطلب الثالث: مصادر المخاطر البنكية

تتنوع مصادر المخاطر التي تواجهها البنوك بشكل كبير، ويمكن تصنيفها بشكل عام إلى فئتين رئيسيتين:

---

[1] طارق عبد العال حماد، **المشتقات المالية (المفاهيم، إدارة المخاطر، محاسبة)**، بدون طبعة، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2001، ص16

[2] فاطمة بوهالي، **إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 35، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر، 2018 ص420

[3] مقدم عبد الإله وقدال زين، **تطور حجم الأسواق المشتقات المالية في الاعلم في الفترة ما بين 2005 و2017**، مجلة المالية الأسواق، المجلد5، العدد10، 2019، جامعة، مستغانم، الجزائر ص170.

الفرع الأول: المخاطر النظامية

تمثل انعكاساً للأوضاع العامة أو للمتعامل ومحيطه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فهو مرتبط بالأزمات مهما كان شكلها أو طبيعتها التي يترتب عنها صعوبات ومشاكل جمة بالنسبة للمتعامل الاقتصادي، وقد اعتبرها المحللون مخاطر كلية أو عامة لكونها تتعلق بالنظام العام، وليس للمشروع الاستثماري بحد ذاته دور رئيسي فيها، فهي تأثر على المستثمرين كافة دون استثناء، وهذا ما جعل التطورات التي تطرأ على الساحة الدولية والمحلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً مصدراً رئيسياً لها (كمخاطر التضخم والكساد وغيرها).[1]

وهي المخاطر التي تواجه كافة القطاعات الاقتصادية نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية والسياسية العامة، يُعرف هذا النوع من المخاطر بمخاطر السوق، وتشمل العديد من العوامل مثل دورة النشاط الاقتصادي، ومعدلات الفائدة، وأسعار الصرف، والتضخم، وتقلبات الاقتصاد العام. ويُعتبر من الصعب تفادي هذه المخاطر من خلال عمليات التنويع.[2]

الفرع الثاني: المخاطر غير النظامية

هذه المخاطر تنشأ نتيجة لظروف خاصة بالوحدة الاقتصادية أو شركة الأعمال، يمكن للإدارة ومتخذي القرار التعرف على هذه المخاطر وتحديدها وحصرها، والتخلص من تأثيراتها من خلال عمليات التنويع.[3]

---

[1] عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، الأردن، 2013 ص60.

[2] محمد داود عثمان، **مرجع سابق**، ص217

[3] سوزان سمير ذيب والأخرون، **إدارة الائتمان**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2012، ص79

المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية

تعد إدارة المخاطر جزءا أساسيا في الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة، وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر ومبادئها

إدارة المخاطر البنكية هي عملية حيوية تتطلب فهماً عميقاً للمخاطر المحتملة التي قد تواجهها المؤسسات المالية وكيفية التعامل معها بشكل فعال.

الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر

التعريف الأول: تعرف على أنها منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ الإجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.[1]

التعريف الثاني: عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية FSR إدارة المخاطر: The Financial Services Roundtable هي تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها.[2]

التعريف الثالث: تعرف إدارة المخاطر البنكية بأنها المدخل العلمي للتعامل مع المخاطر بتحديد الخسائر المحتملة وتصميم وتطبيق الإجراءات التي تقلل حصول الخسارة أو التأثير المالي للخسائر التي يمكن أن تحدث.[3]

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف عام لإدارة المخاطر البنكية كما يلي:

إدارة المخاطر البنكية هي عملية تحديد وتقييم ومراقبة ومعالجة الأخطار التي قد تواجه البنوك في أنشطتها المختلفة، مثل المخاطر المالية والائتمانية والسوقية والتشغيلية والقانونية وغيرها، بهدف تقليل التعرض للخسائر وحماية رأس المال وتحقيق الاستدامة المالية للبنك.

---

[1] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2007، ص 50.

[2] محمد داود عثمان، **مرجع سابق**، ص 216.

[3] صادق راشد الشمري، **مرجع سابق**، ص41

الفرع الثاني: مبادئ إدارة المخاطر

جميع الدراسات العلمية والاقتصادية والمصرفية المتخصصة في مجال إدارة المخاطر قد تطرقت إلى ما يُعرف بـ "مبادئ إدارة المخاطر"، وهي الأسس التي ينبغي للمصارف العمل وفقها لتحقيق كفاءة وفاعلية في إدارة المخاطر ونذكر أبرز هذه المبادئ فيما يلي:

أولا: دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

1. المسؤولية الأساسية لإدارة المخاطر تقع على مجلس الإدارة في كل بنك، حيث يعتبر هذا المجلس المسؤول الرئيسي أمام المساهمين عن سير أعمال البنك. ومن الضروري فهم المخاطر التي يواجهها البنك وضمان أنها تُدار بفعالية وكفاءة.
2. ينبغي لمجلس الإدارة إقرار استراتيجية إدارة المخاطر، وتعزيز ثقافة قبول المخاطر بشكل منطقي من قبل الإدارة، وفي إطار هذه السياسات العمل على تجنب المخاطر التي تفتقر إلى تقييم دقيق من قبلهم.
3. ضرورة وجود في كل بنك لجنة مستقلة تُسمى "لجنة إدارة المخاطر"، تضم بعض المسؤولين التنفيذيين في البنك، وتُكلف هذه اللجنة بتحديد سياسات إدارة المخاطر استنادًا إلى استراتيجية المخاطر والاستراتيجية العامة للبنك التي يضعها مجلس الإدارة، مع مراعاة أسلوب الحيطة والحذر وعدم التركيز على نوع واحد من المخاطر.[1]

ثانيا: نضم القياس والمتابعة

1. تقييم أصول البنوك، ولاسيما الاستثمارية، يجب أن يتم بناءً على القيمة العادلة إذا كانت متاحة، أو بأسعار السوق في حال توفرها، هذا المبدأ أساسي لتقدير المخاطر والربحية واتخاذ القرارات المالية بدقة.

2. ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك تكمن في تحديد مستوى كل نوع من المخاطر بدقة، وتقييم تأثيرها على ربحية البنك وملاءمته الرأسمالية، لضمان نجاح هذا النظام، يتطلب إيجاد مجموعة شاملة من الحدود والسقوف، مثل حدود الائتمان والاحتياطيات الاحترازية التي تفرض تعليق التداول لتقليل الخسائر، وتحديد حدود للسيولة والمنتجات والأدوات الاستثمارية، تلك المنهجية تعزز نظام القياس والمراقبة للمخاطر بشكل فعال.

3. ضرورة تبني أنظمة معلومات متطورة في إدارة المخاطر، والتي تضمن توفير معلومات مالية مفصلة وشاملة ودقيقة بانتظام وفي الوقت المناسب، تسهم في فهم البنك للمخاطر التي يواجهها وتحديدها بدقة.

---

[1] صلاح حسن، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الاعمال (تقيم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإليكترونية)**، الطبعة الأولى دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ص249.

4. الاحتفاظ بجميع التفاصيل المتعلقة بعمل أنظمة المعلومات، وكيفية معالجة المعلومات ومراجعتها بانتظام، يساعد في التأكد من توافقها مع المعلومات المستخرجة من تلك الأنظمة.[1]

ثالثا: السياسات والإجراءات المتبعة

1. يجب تعيين مسؤول للمخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك، مثل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، وينبغي أن يكون لدى كل منهم المعرفة اللازمة والخبرة في مجال عمله، بالإضافة إلى فهمه لخدمات ومنتجات البنك ذات الصلة بالمخاطر المرتبطة بمجال اختصاصه.
2. تأسيس إدارة متخصصة مكلفة بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر، حيث يكون عليها مسؤولية يومية لرصد وقياس المخاطر، وضمان أن أنشطة المصرف تتم وفقًا للسياسات المحددة والحدود المعتمدة، تتحمل هذه الإدارة المسؤولية أمام لجنة إدارة المخاطر.[2]

رابعا: الرقابة الداخلية

1. تطوير خطط طوارئ مدعمة بإجراءات وقائية لمواجهة الأزمات، تتطلب موافقة المسؤولين ذوي الاختصاص، بهدف ضمان قدرة البنك على التكيف مع أي حالة طارئة أو اضطراب في الأنظمة أو الاتصالات، يتم اختبار هذه الخطط بانتظام لضمان جاهزيتها وفعاليتها.
2. تنصيب ضوابط أمنية لكافة الأنظمة المعلوماتية الرئيسية في كل بنك، بهدف حفظ سرية وسلامة المعلومات، وضمان تأمينها بشكل كامل، يتضمن ذلك مراجعة جميع الأنظمة الرئيسية بواسطة جهات خارجية متخصصة، لضمان الامتثال للمعايير الأمنية وتحسين مستوى الحماية بشكل دائم.
3. تبني إجراءات تشغيلية دقيقة وفعالة في جميع أقسام المصرف، تتضمن فصلًا واضحًا بين الوظائف والمهام، يجب وضع آليات لتتبع سلسلة الإجراءات أو المعاملات، مما يسهل الرصد والمراقبة ويزيد من فعالية العمليات والتحكم فيها.
4. ضرورة تأسيس وحدة مراجعة داخلية مستقلة داخل البنوك، تخضع مباشرة لمجلس الإدارة، وتتولى مهمة مراجعة جميع أنشطة البنك بما في ذلك إدارة المخاطر.[3]

---

[1] صادق راشد الشمري، **مرجع سابق**، ص 49 –50

[2] صلاح حسن، **تحليل والإدارة وحكومة المخاطر المصرفية الإليكترونية، مرجع سابق**، ص26

[3] أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **قضيا ومواضيع في الرقابة المصرفية**، صندوق النقد العربي أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص70

خامسا: مبادئ عامة

1. تقديم المعلومات بشكل ملائم ومنتظم لأصحاب الحسابات الاستثمارية، بهدف مساعدتهم في تقييم المخاطر المحتملة لاستثماراتهم وتحديد العوائد المتوقعة، وذلك لحماية مصالحهم عند اتخاذ القرارات، يتم استخدام المعايير الدولية المعتمدة لإعداد التقارير المالية والمراجعة والتدقيق بهدف تحقيق هذا الهدف.
2. المؤسسات المالية والبنوك يجب عليها اتباع إجراءات متينة لتطبيق جميع جوانب إدارة المخاطر، بما في ذلك تحديد المخاطر وقياسها وتقليلها ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها، تتطلب هذه الإجراءات الحفاظ على رأس المال الكافي لتعزيز الوقاية من المخاطر التي قد تواجهها.
3. التأكد من جودة ودقة التقارير المقدمة حول المخاطر، والتي تُعتمد لإعداد التقارير، بالإضافة إلى استعداد المؤسسات لتقديم المعلومات الإضافية والطوعية لتحديد المشكلات الجديدة التي قد تؤدي إلى نشوء مخاطر انعدام الثقة، يجب أن تظل المعلومات الواردة في التقارير سرية، ولا ينبغي الكشف عنها للجمهور.[1]

المطلب الثاني: إدارة المخاطر (أهمية وأهداف، العوامل المؤثرة فيها)

في عالم الأعمال المعاصر، تواجه المنظمات مجموعة متنوعة من التحديات والمخاطر التي قد تؤثر على أدائها واستمراريتها، ومن أجل التصدي لهذه التحديات بفعالية، تأتي أهمية إدارة المخاطر كأداة حيوية للمنظمات لتحقيق أهدافها بنجاح والحفاظ على استدامتها.

الفرع الأول: أهمية إدارة المخاطر

تقدير المخاطر لغاية مراقبتها والتحكم فيها يعد دوراً أساسياً لإدارات المخاطر الجديدة في البنوك، حيث تشمل هذه الوظائف الهامة عدة أمور من بينها:

1. المساهمة في وضع رؤية مستقبلية مبنية على تحديد خطة وسياسة العمل تعتبر جزءًا أساسيًا من دور إدارات المخاطر الجديدة في البنوك.
2. تطوير ميزة تنافسية للبنك من خلال السيطرة على التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.
3. تقديم المخاطر وتبني استراتيجيات تحوط ضدها بما يحافظ على الربحية.
4. المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.
5. تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.

[1] صادق راشد الشمري، **مرجع سابق**، ص51 -52

6. مساعدة البنك في حساب معدل كفاية رأس المال وفقًا للمقترحات الجديدة للجنة بازل، والتي قد تكون عقبة رئيسية أمام البنوك التي لا تستطيع قياس وإدارة مخاطرها بطريقة علمية، حيث تعتمد المتطلبات الجديدة للجنة بازل على القدرة على قياس ومراقبة التحكم في معدلات الخسائر المتوقعة، بالإضافة إلى إضافة أنواع جديدة من المخاطر إلى الاتفاق المقترح بشأن كفاية رأس المال، وهذا يختلف عن المخاطر التي يغطيها الاتفاق الحالي.[1]

الفرع الثاني: أهداف إدارة المخاطر

يمكن فهم إدارة المخاطر في البنوك كوظيفة متعددة الأهداف، تماماً مثل أي وظيفة أخرى داخل المؤسسة، تعتبر هذه الأهداف أساسية لضمان استمرارية الأعمال وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، يُشدد على أهمية هذه الأهداف حيث تتعامل إدارة المخاطر بشكل أساسي مع توجيه وإرشاد صانعي القرار داخل البنك بشأن المخاطر المحتملة وكيفية التعامل معها بشكل فعال.

من بين هذه الأهداف نذكر:

1. تهدف في جوهرها إلى البقاء وضمان استمرارية المؤسسة، مع تحقيق جودة وفاعلية اقتصادية، وضمان كفاية الموارد وتقليل التكاليف، وتقليل تأثيرات الخطر والحفاظ على الفاعلية التشغيلية وتجنب الإفلاس
2. تساهم في استقرار التدفقات النقدية وتعزيز قبول المخاطر، مما يمنح الشركة أو البنك ميزة تنافسية عندما تتجنب مفاجآت تقلب العوائد وتقلل من احتمال فشلها مقارنة بمنافسيها
3. إدارة المخاطر تمكّن الشركة أو البنك الإسلامي من تأجيل الاستثمارات المخطط لها عندما تتدهور تدفقاتها النقدية، وتجنب تغيير استراتيجيات الاستثمار، مما يزيد من قيمتها وأسهمها في السوق، كما يعزز الاستقرار وعدم تقلب التدفقات النقدية بسبب سياسات التحوط وإدارة المخاطر ثقة المستثمرين في قدراتها ويسهم في تحسين تصنيفها.
4. تهدف أيضًا إلى حماية المتعاملين أو الزبائن، حيث يشعر الدائنون بثقة أكبر في قدرة الشركة على سداد ديونها، ويستفيد العملاء من استقرار أسعار منتجاتها.[2]

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في إدارة المخاطر

1. في ظل التطورات الكبيرة والمتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات، وأجهزة الحاسوب، والبرمجيات، بالإضافة إلى عولمة الصيرفة وابتكار تقنيات متطورة حديثة، تصبح إدارة المخاطر أمرًا لا غنى عنه للمنظمات، فهذه التطورات تجلب معها تحديات جديدة ومتنوعة، مثل تهديدات الأمن السيبراني، واستخدام البيانات الضخمة، والتحولات في العمليات المالية الرقمية.

---

[1] صلاح حسن، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الاعمال، مرجع سابق**، ص248

[2] عبد الناصر براني أبو شهد، **مرجع سابق**، ص211

2. ارتفاع حدة الوعي المصرفي، وخاصة في الدول المتقدمة.
3. التصاعد الشديد في حدة المنافسة في صناعة الخدمات المالية والمصرفية، خاصة في ظل الإدخال المتزايد لمنتجات وخدمات مالية ومصرفية جديدة إلى السوق من قبل المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، يزداد تحدي إدارة المخاطر أهمية.
4. في ظل عدم اهتمام إدارة المصارف بإدارة المخاطر وضعف الوعي والخبرة الكافية لها، بالإضافة إلى الاعتماد المتزايد على استعانة بجهات خارجية (طرف ثالث) لتوفير خدمات معينة، وتشكيل تحالفات ومشروعات مشتركة جديدة مع مؤسسات غير مصرفية فإن ذلك قد يؤدي إلى حدوث مخاطر التشغيل كما أكدت عليه مقررات لجنة بازل المصرفية 2 أدت أيضاً إلى:

تصاعد إمكانية الغش والاحتيال والتدليس، وحدوث الاختراقات غير الشرعية لشبكات المعلومات وحسابات الزبائن الأصليين، يجب الحفاظ على سرية وتكامل المعلومات، والتأكد من هوية الزبائن وشرعيتهم بالنسبة للحسابات المصرفية، وشرعية التوقيع الإلكتروني، واستخدام التشفير والتقنيات الأمنية الأخرى.

5. عدم شفافية القوانين والتشريعات المتعلقة بتطبيق ونطاق صلاحية القوانين الحالية، ينشأ تحدي في فهم وتفسير القوانين واللوائح المعمول بها، مما قد يؤدي إلى عدم وضوح الإجراءات والتدابير المطلوبة للامتثال.
6. تجميع واختراق ومشاركة كميات كبيرة من المعلومات حول الزبائن، يمكن أن يؤدي ذلك إلى حدوث مشاكل تتعلق بخصوصية الزبون.[1]

المطلب الثالث: خطوات وأساليب ادارة المخاطر والأطراف المشاركة فيها

فهم المخاطر وكيفية التعامل معها وإدارتها يُعتبران من العوامل الحاسمة في نجاح البنوك. نظرًا لتعدد وتنوع المخاطر التي تواجه الأنشطة المصرفية، فإن هناك حاجة ملحة إلى وجود أساليب وإجراءات تسمح بتحديد مستوى هذه المخاطر والعمل على السيطرة عليها أو التخفيف من تأثيرها.

الفرع الأول: خطوات إدارة المخاطر

تتمثل إدارة مخاطر البنك في سلسلة من الخطوات المهمة التي تهدف إلى تحديد وتقييم ومراقبة ومعالجة المخاطر التي قد تواجه البنك في سعيه لتحقيق أهدافه المالية والتشغيلية.

أولا: تحديد الهدف

في عملية إدارة المخاطر، تحديد الأهداف وتقدير احتياجات المؤسسة من برنامج إدارة المخاطر يعتبر الخطوة الأولى والأساسية، تحتاج المؤسسة إلى وضع خطة محددة للتأكد من استفادتها القصوى من استثمارات برنامج

[1] صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف**، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن، 2009، ص192

إدارة المخاطر، والهدف الرئيسي لإدارة المخاطر يجب أن يكون حماية كفاءة أنشطة المؤسسة وضمان عدم وقوع أخطار أو خسائر متوقعة تعيق تحقيق أهدافها.[1]

ثانيا: تحديد المخاطر

لكي يكون البنك قادرًا على إدارة المخاطر بفعالية، يتعين عليه أولاً تحديد هذه المخاطر بدقة، فكل منتج أو خدمة يُقدمها البنك يحمل في طياته عدة أنواع من المخاطر، من بينها: مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر الإقراض، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل.[2]

ثالثا: قياس الخطر

تقييم المخاطر يشمل ثلاث نقاط أساسية، حيث يتم قياس حجم المخاطرة المحتملة للخسائر ودراسة احتمالية حدوث تلك الخسائر، يتم ترتيب الأولويات في التعامل مع المخاطر بنفس الطريقة التي يتم فيها ترتيب المخاطر، ليس بناءً على الأهمية فحسب، بل بناءً على تصنيف يمثل مخاطر حرجة، هامة، أو غير هامة، وذلك باعتماد مجموعة من المعايير التي تركز على تقدير الأثر المالي على سبيل المثال:

1. **المخاطر الحرجة:** تلك المخاطر التي تتسبب في خسائر محتملة ذات حجم كبير، قد تؤدي في النهاية إلى الإفلاس.
2. **المخاطر الهامة:** هي المخاطر التي لا تؤدي إلى الإفلاس عند حدوث الخسائر المحتملة فيها، بل تتطلب من المنظمة استمرار سير عملياتها بتدابير وإجراءات ملائمة.
3. **المخاطر غير الهامة:** تلك المخاطر التي يمكن تعويض الخسائر المحتملة فيها من خلال الاعتماد على الأصول الحالية للمنظمة أو دخلها، دون أن يتسبب ذلك في ضائقة مالية أو ضرر لها.[3]

---

[1] منال هني، **تفعيل دور ادارة المخاطر في البنوك الجزائرية للوقاية من الأزمات المالية**، أطروحة الدكتوراه، تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018 ص116

[2] بوعشة مبارك، **المداخلة (إدارة المخاطر البنكية مع إشارة خاصة للجزائر)**، ملتقى وطني المركز الجامعي العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، ص 05.

[3] قبايلي حورية، **إدارة المخاطر البنكية في الجزائر (دراسة حالة بنك التنمية المحلية)**، أطروحة الدكتوراه، تخصص تسويق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص46 و47

رابعا: اختيار البدائل المناسبة للتعامل مع الخطر:

هنا يتم النظر إلى اختيار البديل المناسب للتعامل مع المخاطر، سواء عبر تجنبها، أو توزيعها، أو قبولها والتكيف معها، ويتم ذلك من خلال مقارنة المنافع المتوقعة بالتكاليف المحتملة لكل بديل.[1]

خامسا: مراقبة المخاطر

إن إنشاء أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض ومعدلات الفائدة والصرف، بالإضافة إلى السيولة والتسوية، يهدف إلى تحديد الحدود المناسبة التي ينبغي أن تخصص لنفسها، وتوفير وسائل متوافقة مع متطلبات التحكم في المخاطر العملياتية والقانونية.[2]

الفرع الثاني: أساليب إدارة المخاطر

هي الآليات والترتيبات الإدارية هدفها هو حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلى أدنى حد ممكن وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها، من أجل ضمان استمرارية أعمال البنك. تتمثل أساليب وإجراءات إدارة المخاطر البنكية في مرحلتين رئيسيتين: الأولى هي التسيير الوقائي، والثانية هي التسيير العلاجي.

أولا: التسيير الوقائي

تتضمن جميع الإجراءات والسياسات (الضمانات الملائمة) التي ينظر إليها البنك قبل وأثناء اتخاذ قرار منح القرض، بهدف تجنب المخاطر المتوقعة، وذلك من خلال تنويع العملاء وتوزيع الأخطار بين البنوك.

أما أهم الإجراءات والسياسات التي يتبعها البنك فهي:

1. توزيع خطر القرض بين البنوك:

عندما يكون القرض كبيرًا وطويل الأمد نسبيًا، يفضل البنك تقديم جزء فقط من القرض، بينما يوزع الجزء الباقي على مؤسسات مالية أخرى، بهدف تجنب خطر عدم التسديد لأسباب متعددة، ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

ويتم تقسيم القرض بين البنوك بأسلوبين هما:

---

[1] مسعودي عبد الباسط عبد الصمد وقويدر عياش، **أساليب قياس المخاطر التقليدية في البنوك الإسلامية**، المجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، مركز الجامعي أفلو، الجزائر، 2020، ص512

[2] زرقط فايزة ولباز الأمين، **إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، جامعة مسيلة، الجزائر، 2020، ص698

أ. **الأسلوب الرسمي:** هو التحالف الرسمي بين البنوك يعني إبرام عقد واضح ومريح يهدف إلى توزيع مخاطر القرض بين مجموعة من البنوك، وذلك استجابةً لطلب قرض من جهة واحدة. ويدير هذا التحالف مسؤول يُعرف برئيس الاتحاد ويتولى مسؤوليات إدارية مثل التفاوض مع العميل، وجمع المعلومات اللازمة، ومراقبة سير القرض وأدائه، ومتابعة الضمانات..... الخ

ب. **الأسلوب غير الرسمي:** في هذا النهج تتحد البنوك بشكل استشاري، وليس بموجب عقد رسمي لمنح القروض للمؤسسة، وهذا يتعارض مع الطريقة الرسمية، وعادة ما يكون هذا التحالف بمبادرة من المؤسسة المقترضة، حيث تستشير كل بنك على حدة في إطار علاقات ثنائية دون وجود رئيس الاتحاد.

2. التعامل مع عدة متعاملين:

لتجنب التركيز الزائد لنشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين، يتبع البنك إستراتيجية توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم، مما يسمح للبنك بالتعامل مع التحديات دون وقوع في مشاكل.[1]

3. عدم التوسع في منح القروض:

من الضروري على البنك أن يتوخى الحذر في توسيع نطاق منح القروض دون قيود، حيث يجب أن ينظر إلى إمكانياته المالية وقدرته على استرجاع هذه القروض، بالإضافة إلى هيكله المالي، خاصة فيما يتعلق بالجانب الزمني لمصادر أمواله.

4. تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك:

حتى يمكن للبنك تجنب العديد من المخاطر، خصوصًا في الجوانب الإدارية والمحاسبية، ينبغي عليه تطوير أنظمة المراقبة الداخلية لمختلف العمليات المصرفية المرتبطة بالقروض، وكذلك تحديد الأخطار المحتملة والتصدي لها في الوقت المناسب عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليلها.[2]

ثانيا: التسير العلاجي

يعني التسيير العلاجي في هذا السياق تنفيذ سياسات وإجراءات تهدف إلى التعامل مع خطر القروض بعد تحققه أو عندما يبدو أن احتمالية حدوثه مرتفعة للغاية، يتم ذلك عن طريق اتخاذ إجراءات في مرحلة حرجة من تطور الخطر أو عندما يحدث فعلاً، ويتم إدارة هذه العمليات بواسطة الإدارة المختصة بالبنك، وتُعرف عادة بمصلحة المنازعات والشؤون القانونية، تستخدم التقنيات والأساليب المختلفة مثل تحويل القروض إلى أصول مالية متداولة، للتعامل مع هذا الخطر.

وهنالك خيارات يتبعها البنك منها:

---

[1] مبارك بوعشة، **تسيير المخاطر البنكية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، عدد 27،2007، ص 233

[2] لباز الأمين، زرقط فايزة، **مرجع سابق**، ص 699

1. تجنب المخاطرة:

هي اتخاذ قرارات لتقليل نشاط معين أو إيقافه تمامًا عندما يمكن أن يتسبب هذا النشاط في خسائر جسيمة محتملة وعدم توافر التغطية المناسبة لها، وبذلك فإن سياسة تجنب الخطر تتمثل في القرار السالب، عدم اتخاذ أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى وقوع الخطر.

2. تحويل المخاطر:

يتمثل تحويل الخطر في أن تقوم شركة مختصة، مثل شركات التأمين، بتحمل نتائج وآثار تحقق الأحداث المختلفة مقابل قسط نقدي. هذه الشركات أو أي جهة ذات تخصص مماثل قد تكون أكثر قوة من المؤسسة الأصلية في معالجة الخطر أو السيطرة عليه. يتضمن ذلك إيجاد الوسيلة المناسبة للتخفيف من الخطر وتقليل الضرر إلى أقصى حد ممكن.. هذه الطريقة تعتبر واحدة من الأساليب المستخدمة للحد من اثار الخطر، خاصةً عندما لا تكون المؤسسة الأصلية قادرة على تحملها بسبب عدم توفر الخبرة الكافية في فهم حجم الخطر وأسبابه وخسائره .[1]

3. قبول المخاطر:

يمكن لإدارة البنك أن توافق على تحمل المخاطر بشرط وجود إدارة فعّالة للمخاطر داخل البنك. هذا يعني أن الفائدة المتوقعة من هذه الأنشطة يجب أن تتجاوز التكلفة المرتبطة بها. وفي حال قبول البنك لتحمل المخاطر، يتوجب على المراقب تقسيم هذه المخاطر بشكل مناسب وفقا لمايلي:

أ- مراجعة البنك لنوع ومستوى المنافسة التي يواجهها، إلى جانب تقييم الظروف الاقتصادية المحلية وقاعدة العملاء المودعين والمقترضين.

ب-التأكد من توافر المهارات المؤهلة في البنك، بالإضافة إلى فحص أنظمة الرقابة والمعلومات لديه، وضمان وجود مجلس إدارة مستقل وقوي.

ت-المقاربة في تحليل المخاطر التي يواجهها البنك بشمولية، مع النظر في الضمانات المتاحة، وذلك لتحديد صافي المخاطر، كما يتضمن التحقق من مدى قبول مستوى المخاطر بالنسبة لوضع البنك الحالي.

ث-التزام إدارة البنك بالمعايير الأساسية لإدارة كل نوع من المخاطر، مع مراعاة حجم وتعقيدات نشاطات البنك.[2]

ويمكن تلخيص أساليب إدارة المخاطر البنكية في المخطط التالي:

[1] عبد الناصر براني أبوشهد، **مرجع سابق**، ص 212-213

[2] لباز الأمين، زرقط فايزة، **مرجع سابق**، ص699

الشكل رقم (01-01): أساليب إدارة المخاطر البنكية

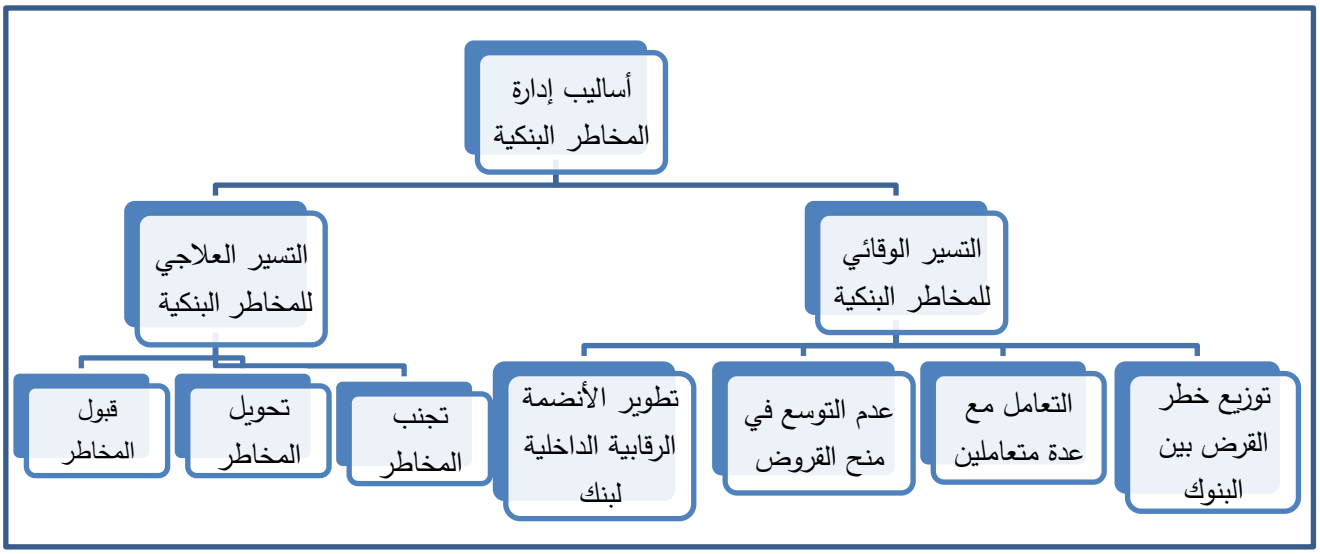

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المعطيات السابقة.

الفرع الثاني: أطراف إدارة المخاطر البنكية

تتطلب عملية إدارة المخاطر المالية أطراف فعالة من أجل الوصول إلى نتائج مرضية وذلك من خلال تحديد المسؤوليات، ويمكن إيجاز هذه الأطراف فيما يلي:

أولا: المراقبون(المشرفون)

يتمثل دورهم الرئيسي في تسهيل إدارة المخاطر وتعزيز بيئة ملائمة لها في البنك، بما في ذلك الرقابة والتقييم والدعم لعمليات إدارة المخاطر لضمان استقرار النظام البنكي.

ثانيا: المساهمون

دور المساهمين الأساسي في الإشراف البنكي يتجلى في قدرتهم على تحديد اتجاهات البنك وتشكيل مجالس الإدارة المؤهلة، التي تتكون من أعضاء ذوي خبرة لتحديد مسارات البنك بشكل فعال. [1]

ثالثا: مجلس الإدارة

مسؤولية إدارة البنك تقع على عاتق مجلس الإدارة، حيث يقومون بتحديد الاستراتيجيات وتعيين الموظفين، وخاصة الإدارة العليا، ووضع سياسات التشغيل، بالإضافة إلى تعزيز قوة البنك وتحسين أدائه.

---

[1] بلخوجة الزهرة وقويدر الويزة، **إدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل 3**، مجلة البحوث والدراسات العلمية،17 العدد 01 **جامعة** الوادي، الجزائر، المجلد 2020، ص 206

رابعا: الإدارة التنفيذية

مسؤولية الإدارة التنفيذية تتمثل في تنفيذ السياسات التي يحددها مجلس الإدارة، وهذا يتطلب الخبرة والقدرة على التنافس، والمعرفة الكافية بإدارة المخاطر التي قد يواجهها البنك.

خامسا: لجنة التدقيق والمدقق الداخلي

قسم التدقيق الداخلي يضمن الامتثال لأنظمة الرقابة الداخلية وأنظمة المعلومات في البنك، وهو يلعب دوراً مهماً في تحديد وفهم المخاطر على مستوى البنك. [1]

سادسا: المدققون الخارجيون

دور المدققين الخارجيين حيوي في تقييم المعلومات المرتبطة بإدارة المخاطر، حيث يتمحور اهتمامهم في تقديم تقارير تفصيلية ليست مقتصرة على التحليل التقليدي للميزانيات والأرباح والخسائر، بل ينصب تركيزهم الرئيسي على تقدير المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين عليهم التنسيق بشكل وثيق مع المراقبين في السلطة الرقابية.

سابعا: الجمهور العام (المتعاملون مع البنك)

كذلك الشأن بالنسبة للمتعاملين مع البنك المتعاملون مع البنك، وبشكل خاص المودعين، مهتمون بإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك. يتم ذلك من خلال اهتمامهم بتقييم البنك بدقة باستخدام المعلومات المالية ونتائج التحليل المالي المصرح بها من قبل البنك نفسه. [2]

---

[1] المهدي حجاج والأخرون، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد 03، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2019، ص 133

[2] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية والعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2014، ص 71-72

المبحث الثالث: الائتمان المصرفي

ان وظيفة الإقراض تحتل الجانب الأكبر من توظيفات البنوك التجارية بل هي المحور الأساسي لنشاطها وعليه وجب أن تخص بعناية خاصة عبر كل المراحل التي تتم وفقها وتحديدا الموازنة والمراجحة بين العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني.

المطلب الأول: ماهية الائتمان المصرفي

الائتمان المصرفي هو أحد أهم الأدوات المالية التي تقدمها المصارف لعملائها، يتيح الائتمان للمستفيدين الحصول على مبالغ مالية مؤقتة لتحقيق أهداف محددة، سواء كانت شراء سلع وخدمات أو تمويل مشروعات جديدة، ويلعب دورا هاما في النظام المالي العالمي، حيث يعزز من التداول التجاري ويسهم في نمو الاقتصادات.

الفرع الأول: مفهوم الائتمان المصرفي

الائتمان هو الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعيا أم معنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة منية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد.[1]

كما يعرف الائتمان بأنه وضع مبلغا من النقود تحت تصرف العميل طبيعيا أو اعتباريا كان، لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، يقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته كنتيجة لما يتمتع به من سمعة طيبة واحترام لتعهداته وذلك مقابل عائد معين يحصل عليه البنك المقرض من العميل المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات.[2]

ويعرف الائتمان على انه عملية مبادلة قيمة الحاضر مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها غالبا ما تكون هذه القيمة نقودا، كما يُعرف الائتمان بأنه القوة الشرائية المتاحة للمقترض، إذ أن أسواق الائتمان تجعل من الممكن لهؤلاء الأفراد غير القادرين حاليا على الانتظار الحصول على المورد المالي.[3]

ومن خلال ما سبق فالائتمان يتم عبر المؤسسات المالية مثل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، إذ يتيح الائتمان المصرفي للعملاء (طبيعي أو اعتباري) الحصول على أموال أو خدمات مالية مقابل الالتزام بسداد المبالغ المستحقة في وقت لاحق، بالإضافة إلى دفع فوائد متفق عليها، إذ يتنوع الائتمان المصرفي من بطاقات الائتمان إلى القروض الشخصية والرهون العقارية وخطوط الائتمان التجاري.

---

[1] محمد داود عثمان، **مرجع سابق**، ص 83

[2] شريف حسام مختار القاضي، **الإئتمان المصرفي**، بدون طبعة، مؤسسة الكتاب العربي، القاهرة، مصر، 2021، ص 14

[3] نبيل ذنون الصائغ، **الائتمان المصرفي**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2018، ص 16

الفرع الثاني: أنواع الائتمان المصرفي

تتحدد أنواع الائتمان وفق معايير متعددة وعلى النحو التالي:

أولا: التسهيلات حسب الفترة الزمنية

1. **طويلة الأجل:** الائتمان المصرفي الطويل الأجل في منح لأجال تمتد لأكثر من10 سنوات ويستخدم في تمويل الأصول الرأسمالية طويلة الأجل لتمويل المشروعات التي لها أولويات اقتصادية ملحة وللمشروعات التي يتطلب تنفيذها فترة تفريخ طويلة لتأتى بالعائد المتوقع منها، وقد يرتبط منح الائتمان المصرفي الطويل الأجل بفترة سماح تمتد حتى 5 سنوات.

2 . **متوسطة الأجل:** الائتمان المصرفي المتوسط الأجل فيمنح لمدة تزيد عن السنة ويمتد حتى عشر سنوات ويستخدم في تمويل الأصول الرأسمالية متوسطة الأجل مثل (الآلات والمعدات والتجهيزات الرأسمالية والإنشاءات.. الخ) ويتطلب منح الائتمان المصرفي المتوسط الأجل تقديم ضمانات عينية.

3. **قصيرة الأجل:** ويمنح عادة مقابل ضمانات (قصيرة الأجل) بضمان البضائع والكمبيالات وأوامر التوريد ويمنح الائتمان المصرفي القصير الأجل لمدة لا تتجاوز السنة، وهذا طبقا لدورة النشاط أو دورة رأس المال العامل ويمكن أن يمنح الائتمان المصرفي قصير الأجل لمدة أقل من سنة لتمويل العمليات التي تتوفر فيها إمكانيات التصفية الذاتية، وفى الواقع لا توجد مدة أو فترة نمطية لدورة النشاط أو لدورة رأس المال العامل تخضع لها جميع الأنشطة الاقتصادية، بل تختلف دورة رأس المال العامل من صناعة الأخرى ومن نشاط لأخر ومن قطاع اقتصادي لقطاع اقتصادي آخر بل تختلف من مشروع لآخر داخل الصناعة الواحدة أو القطاع الاقتصادي الواحد وتتخصص البنوك التجارية في منح الائتمان المصرفي قصير الأجل إعمالا لمعيار الملائمة بين الاستخدامات والموارد والغرض من جهة وبين التكلفة والعائد من جهة أخرى وعادة ما يكون الائتمان المصرفي إلخ).

وتقوم البنوك المتخصصة (الزراعية، الصناعية، وبنوك التجارة الخارجية) بمنح الائتمان المصرفي المتوسط والطويل الأجل، ولكن هل تمتنع البنوك التجارية تماما عن منح الائتمان المصرفي المتوسط والطويل الأجل ؟ وهل تمتنع البنوك المتخصصة تماما عن منح الائتمان المصرفي قصير الأجل؟ بالطبع لا لأن البنوك التجارية تقوم بمنح الائتمان المتوسط والطويل الأجل ولكن في حدود نسبة الودائع المستقرة لديها، لهذا فإن السمة الغالبة للائتمان المصرفي الذي تمنحه هو الائتمان القصير الأجل، كما أن البنوك المتخصصة تقوم بمنح الائتمان المصرفي قصير الأجل أيضا ولكن السمة الغالبة للائتمان المصرفي الذي تمنحه هو الائتمان المصرفي

المتوسط والطويل الأجل، ولا يغيب عنا أن المعيار الذي يحكم نوع الائتمان الذي يمنحه البنك من حيث الأجل هو الملائمة بين الاستخدامات والموارد والغرض من منح الائتمان المصرفي.[1]

ثانيا: التسهيلات حسب نوع الضمان

1. تسهيلات شخصية: دون ضمانات عينية وإنما يكتفي بوعد السداد
2. تسهيلات عينية: تقديم ضمانات عينية شرط المنح

ثالثا: التسهيلات حسب الجهة الطالبة لها

1. تسهيلات عامة: تمنح للدولة والمؤسسات الرسمية
2. تسهيلات خاصة: تمنح للأفراد والشركات الخاصة [2]

الفرع الثالث: أسس منح الائتمان المصرفي

يستند منح الائتمان المصرفي على قواعد مستقرة ومتعارف عليها وهي:

1. توفير الأمان لأموال المصرف من خلال الحصول على الضمانات التي تمكن المصرف من استرداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة في مواعيدها.
2. تحقيق الربح للمصرف من خلال حصوله على فوائد القروض التي تمكنه من سداد فوائد الودائع ومصاريفها الأخرى.
3. احتفاظ المصرف بقدر كاف من السيولة التي تمكنه من مواجهة سحوبات عملائه على ودائعهم، وذلك من خلال الموازنة بين السيولة والربحية. [3]
4. الائتمان المصرفي يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي: ان توفر أمان أموال المصرف وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.
5. تحقيق الربح والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.
6. السيولة يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى المصرف النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف

[1] . أحمد عبد العزيز الألفى، **الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الطبعة الأولى، مصر،1997، ص 49 -50

[2] . محمد كمال عفانة، **إدارة الائتمان المصرفي**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2017، ص 22

[3] محمد داود عثمان، **مرجع سابق**، ص 87

الملائمة بين هدفي الربحية والسيولة، وبعد مراعاة الأسس أعلاه وطبقاً لحاجة السوق يقوم كل مصرف بوضع سياسته الائتمانية ، وهي إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقاً للموقف، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.[1]

المطلب الثاني: السياسة الائتمانية

السياسة الائتمانية تمثل مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تحدد كيفية منح الائتمان وإدارته من قبل المؤسسات المالية، تهدف هذه السياسة إلى ضمان استخدام الائتمان بطريقة مستدامة وآمنة، وتحقيق التوازن بين تلبية احتياجات العملاء وحماية حقوق المؤسسة المالية. تعتبر السياسة الائتمانية عاملاً محورياً في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي للبلدان والمؤسسات على حد سواء.

الفرع الأول: تعريف السياسة الائتمانية

وهي تلك السياسة التي ترسمها الإدارة العليا المتمثلة في مجلس إدارة المصرف والتي يتقرر فيها مجالات استخدام الأموال وأهم قواعد منح الائتمان، إن الغرض من السياسة الائتمانية هو التأكد من سلامة القروض التي يمنحها المصرف وتحقيق عوائد مرضية وتنمية أنشطة المصرف ثم توفير الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في مراحلها المختلفة، إن إعداد سياسة ائتمانية واضحة لدى المصرف تعتبر من المهام الأساسية للإدارة العليا حيث يتمثل الهدف الرئيس في إيجاد إطار على ومعايير محددة يسترشد بها متخذو القرارات الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية أو عدم منحها، وتكون أداة تساعد الإدارة في تحديد وتخطيط أهدافها بدقة وفي الرقابة عليها.[2]

تعرف كذلك على أنها الإطار العام الذي يضم مجموعة المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة التسهيلات الائتمانية وتحديد مجالات النشاطات التي يمكن إقراضها وما يتصل بها من سقوف ائتمانية وعناصر كلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعداها والشروط المتعين استيفائها لكل نوع من أنواع التسهيلات، وبذلك تتصف السياسة الائتمانية بالمرونة أي بالقدرة على التكيف والتطوير مع التغيرات والعوامل المؤثرة على النشاط المصرفي ومن ثم لا يمكن تصور أن هناك جمودًا في هذه السياسة لدى أي بنك من البنوك.[3]

---

[1] نبيل ذنون السايغ، **مرجع سابق**، ص28

[2] محمد كمال عفانة، **مرجع سابق**، ص149

[3] شريف حسام مختار القاضي، **مرجع سابق**، ص 25

تعرف السياسة الإقراضية على أنها الإطار الذي يتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية التي تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، توفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون الخوف من الوقوع في الخطأ، توفير المرونة الكافية، سرعة التصرف دون الرجوع إلى المستويات العليا بحسب الموقف طالما أن ذلك في نطاق صلاحياتهم، كما تساهم السياسة الإقراضية في تحديد أهداف المصرف، إذن هي توجيهات تكون مكتوبة تتعلق بتحديد كافة الجوانب المتعلقة بالقروض من ناحية الحجم والمواصفات والضوابط، ومن ثم متابعة هذه القروض وتحصيلها، وتوضع السياسة الإقراضية لكي تسترشد بها المستويات الإدارية المختلفة عند وضع برامج الإقراض.[1]

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف السياسة الائتمانية على أنها مجموعة قواعد ونظم التي تحكم وتنظم العملية الائتمانية وإجراءاتها ابتداءا من دراسة، إقرار، منح ومتابعة التسهيلات الائتمانية، وكذلك تحديد القطاعات والنشاطات التي يمكن إقراضها وتغطيتها.

الفرع الثاني: مكونات السياسة الائتمانية

تختلف السياسات الائتمانية من مصرف لآخر، ولكنها تتفق في الإطار العام المكونات السياسة الاقراضية، ومن أهمها:

أولا: الالتزام بالقيود القانونية يجب إن تتفق السياسة الاقراضية مع القواعد والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي مثل الحد الأقصى للإقراض وأسعار الفائدة والضمانات ومن ناحية أخرى ولضمان قدرة المصرف على استعادة أمواله وتحصيل حقوقه لابد من تحديد طبيعة الوضع القانوني للزبون من حيث اكتمال شروط الرهن للضمانات العقارية بما يحفظ حق المصرف عند عدم التزام المقترض الشروط عقد الاقتراض الأمر الذي يتطلب من المصرف تحديد أسلوب تدقيق الوثائق والمستندات، كما تشمل المجالات غير المسموح بها قانونيا في توظيف هذه الأموال إما لأسباب اجتماعية أو دينية مثل تجارة المخدرات وسؤال الأسئلة والقمار.

ثانيا: تحديد مستويات اتخاذ قرار منح الائتمان فمن الضروري تحديد السلطات الممنوحة لكافة المستويات الإدارية المسئولة عن اتخاذ قرارات منح القروض وبما يتضمن السرعة في الطلبات.

ثالثا: تحديد طريقة تسعير القروض لابد أن يكون لدى المصرف سياسة واضحة لتسعير القروض وذلك للمحافظة على الزبائن من خلال وضع جداول محددة لأسعار الفائدة ويتم تعيين لجنة مختصة تأخذ بعين الاعتبار عدد من العوامل.

[1] فضيلة بوطورة، **أثر مكونات السياسة الإقراضية على كفاءة إدارة الائتمان في المصارف التجارية (دراسة ميدانية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 123، 2020، جامعة المستنصرية، العراق، ص42

رابعا: تحديد الحجم الإجمالي للتسهيلات الائتمانية بأنواعها المختلفة وذلك من خلال الربط بين مصادر الأموال المتاحة وتلبية متطلبات الربحية والسيولة والأمان والنسب النقدية المقررة من السلطات النقدية وكذلك الأرباح التي يحتفظ بها المصرف.[1]

خامسا: تحديد الإرتكازات الائتمانية من أجل بناء محفظة ائتمانية متنوعة، ومن اجل تخفيض مخاطر الخسائر غير المتوقعة فيها فإن الإرتكازات الائتمانية تحدد من خلال السقوف الآتية:

1 . على مستوى الزبون الواحد:

حدد البنك المركزي الأردني الحد الأقصى للتركز الائتماني على مستوى الزبون الواحد ضمن نسبة لا تزيد عن 25% من رأس المال، و25% للزبائن من أعضاء مجلس الإدارة مجتمعين، 5% للزبون العضو في مجلس الإدارة، 10% المجموعة الزبائن ذوي الصلة بعضو مجلس الإدارة الواحد، 10% لجميع الزبائن من موظفي المصرف.

2 . على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة:

في ضوء الحرص على أن تشمل عمليات منح الائتمان لدى المصرف كافة القطاعات الاقتصادية الرئيسة التي تشهد نموا أو المتوقع إن تشهد نموا في المستقبل، وكذلك التي توفر للمصرف الضمانات المناسبة والعائد المتوقع والتي تتوفر فيها القدرة على السداد بالإضافة إلى التركيز على الجوانب الإيرادية لكل قطاع، وتعتمد في بداية كل عام مالي (سنه مالية) استراتيجية الائتمان متضمنة ميزانية تقديرية المبالغ الائتمان المستهدفة لكل قطاع.

3.على مستوى الملكية:

ويقصد بذلك تصنيف المحفظة الائتمانية تبعاً لملكية النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الزبون ويقصد بالملكية هنا ملكية حكومية، ملكية قطاع مشترك، ملكية قطاع خاص، حيث يتوجب إعادة النظر بالائتمان الممنوح للقطاعات الثلاث أعلاه بشكل دوري عن طريق دراسة تصنيف الملكية ضمن المحفظة الائتمانية.

4. على مستوى المناطق الجغرافية:

يتم توزيع المبالغ المستهدفة لمنح الائتمان سنويا حسب المناطق الجغرافية بحيث توضع ميزانية تقديرية سنوية لكل منطقة جغرافية رئيسية مستندة إلى حجم المنطقة وأوضاعها الاقتصادية والمشاريع القائمة والمتوقعة وعدد السكان، والمخطط التنموي للمنطقة.

[1] محمد داود عثمان، **مرجع سابق**، ص 150-151

5 . على مستوى الضمانات المقدمة:

تكون الحدود القصوى لنسب تغطية الضمانات للائتمان الممنوح وفقاً لنوع الضمانات المقدمة، ومدى قابليتها للتسييل بسرعة وبأقل خسائر ممكنة ومن أهم الضمانات التي تعتمدها البنوك التجارية العقار، الأرض المعدات الزراعية الموجودات الثابتة كالمكائن والآلات الأسهم والسندات والأوراق المالية الحكومية والخاصة.

6.على مستوى المصرف:

يتم وضع نسب العمليات وفق الائتمان بحيث لا يجوز أن تتجاوز توظيفات المصرف هذه النسب وفق استراتيجية المصرف في المحافظة على مستوى من السيولة فعلى سبيل المثال الائتمان المباشر بالدينار يجب ألا يتجاوز نسبة معينة من مجموع ودائع الزبائن بالدينار.

الائتمان المباشر بالعملات الأجنبية يجب ألا يتجاوز نسبة معينة من مجموع ودائع الزبائن بالعملات الأجنبية.

الائتمان المباشر وغير المباشر يجب ألا يتجاوز نسبة معينة من حقوق المساهمين في المصرف[1].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف وهي :

الفرع الأول: العوامل الخاصة بالمصرف

وتشمل هذه العوامل:

- ✓ درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حالياً وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان، أي: القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.
- ✓ تركيبة الودائع بحيث تتوقف قدرة المصرف على منح التسهيلات على حجم الودائع، وهيكلها وأنواعها، فكلما زادت نسبة الودائع لأجل لديه، كانت قدرته على التوظيف أكبر، وإذا كانت الودائع تحت الطلب تشكل نسبة كبيرة من الودائع قلت قدرة المصرف على منح الائتمان.
- ✓ رأس مال والاحتياطيات حيث تقل قدرة المصرف على منح القروض الكبيرة لعميل واحد، إذا كان كل من رأس المال والاحتياطيات صغيرا، فالكثير من السلطات النقدية يحدد نسبة ما بين رأس المال والاحتياطيات للبنك، والقرض الممنوح لعميل واحد، ينص قانون المصارف الأردني على أنه لا يجوز لبنك أن يمنح عميلا

[1] فضيلة بوطورة، **مرجع سابق**، ص43-45

واحدا تسهيلات ائتمانية تزيد على 25% من رأس مال المصرف واحتياطيه القانوني، إلا بموافقة المصرف المركزي.

- ✓ السياسات الإدارية في المصرف الخاصة بتحديد أنواع التسهيلات وكميتها، ومجالات التسليف والتفويض بمنح التسهيلات، وسياساتها في التسعير، والتشدد أو عدمه في الحصول على ضمانات والكوادر الإدارية المتوافرة لدى المصرف في دائرة التسهيلات.
- ✓ العوامل المتعلقة بالسلطات النقدية، والسياسات الحكومية المختلفة أو ما يسمى بالعوامل الخارجية.[1]

الفرع الثاني: العوامل الخاصة بالعميل

بالنسبة للعميل تقوم عوامل الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

الفرع الثالث: العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني

ويمكن حصر هذه العوامل فيما يلي:

الغرض من التسهيل:

1. المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانات العميل.
2. مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.
3. طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة .
4. نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها.
5. ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها، خاصة أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.[2]

[1]. هشام جبر، **مرجع سابق**، ص 237-238

[2]. سوزان سمير ذيب واخرون، **مرجع سابق**، ص107-108

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل وتطرقنا إلى إدارة المخاطر والائتمان في البنوك توصلنا الى أن هذان الموضوعان توجد درجة كبيرة من الارتباط بينهما، نظرا للتقلبات التي تشهدها البيئة المصرفية ثم إن أي قرض لا يخلو من المخاطر وذلك مهما كانت الضمانات المقدمة من العميل، وهذا ما يستدعى من البنوك دائما البحث عن أساليب وقائية وقياسية للحد والتقليل من هذه المخاطر، وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الموالي الفصل التطبيقي حول دراستنا، كيف يقوم البنك الوطني الجزائري فرع تيارت بإدارة الخطر والائتمان البنكي.

الفصل الثاني

تمهيد

في هذا الفصل، سنطبق ما تم مناقشته في الجانب النظري على الواقع العملي، من خلال إجراء دراسة تطبيقية. تم اختيار بنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت لدراسة إدارة المخاطر والائتمان، حيث سنتناول القروض وأنواعها وحساب مختلف المؤشرات المتعلقة بالمخاطر خلال الفترة من عام 2018 إلى 2022.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري وخدماته.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر والائتمان في بنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري وخدماته

سنتناول في هذا المبحث دراسة مفصلة للبنك الوطني الجزائري، الذي يُعد واحدًا من أقدم المؤسسات المصرفية في البلاد، حيث سنقوم بتسليط الضوء على تاريخ تأسيسه وهيكليته الإدارية، بالإضافة إلى الخدمات الرئيسية التي يُقدمها عبر فروعه، بما في ذلك وكالة تيارت.

المطلب الأول: نشأة وتقديم البنك الوطني الجزائري

تطور البنك الوطني الجزائري عبر سلسلة من المراحل منذ تأسيسه، وشهد مجموعة من الإصلاحات لتحسين جودة الخدمات التي يقدمها سنتطرق إليها في هذا المطلب:

الفرع الأول: نشأة وتقديم البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.[1]

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك ومن خلال المادة السابعة، سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة ويمكن أيضا إن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله والذي أشرنا إليه أعلاه.

و تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970 ، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة ،حسب القانون الأساسي فان جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة، التجارة، الزراعة ...الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 88-01 و88-03 و88-04 ل 12 جانفي 1988 وقانون 88-119 ل 21 جوان 1988 وقانون 88-177 ل 28 سبتمبر 1988 وبالقانون التجاري، وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبالاختصار ب و ج وبقي المقر

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري http://www.bna.dz تاريخ الاطلاع 2024/03/19، على الساعة: 17:53

الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شيغيفارة وحددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري[1].

في شهر جوان 2009 تم رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري حيث انتقل من 41.600 مليار دينار جزائري إلى 41.600 مليار دينار جزائري وذلك بإصدار 27.000 سهم جديد يحمل كل سهم قيمة 01 مليون دينار جزائري تم اكتتابها وشرائها من قبل الخزينة العمومية.

بتاريخ جوان 2018، تم زيادة رأس مال البنك الوطني الجزائري من 41.600 مليار دينار جزائري إلى 150.000 مليار دينار جزائري.

في سنة 2020، إطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية.[2]

الفرع ثاني: الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري

يتكون البنك المركزي الوطني الجزائري من عدة أقسام وفروع يمكن عرضها من خلال الهيكل التنظيمي التالي

الشكل رقم (01-02) الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري.

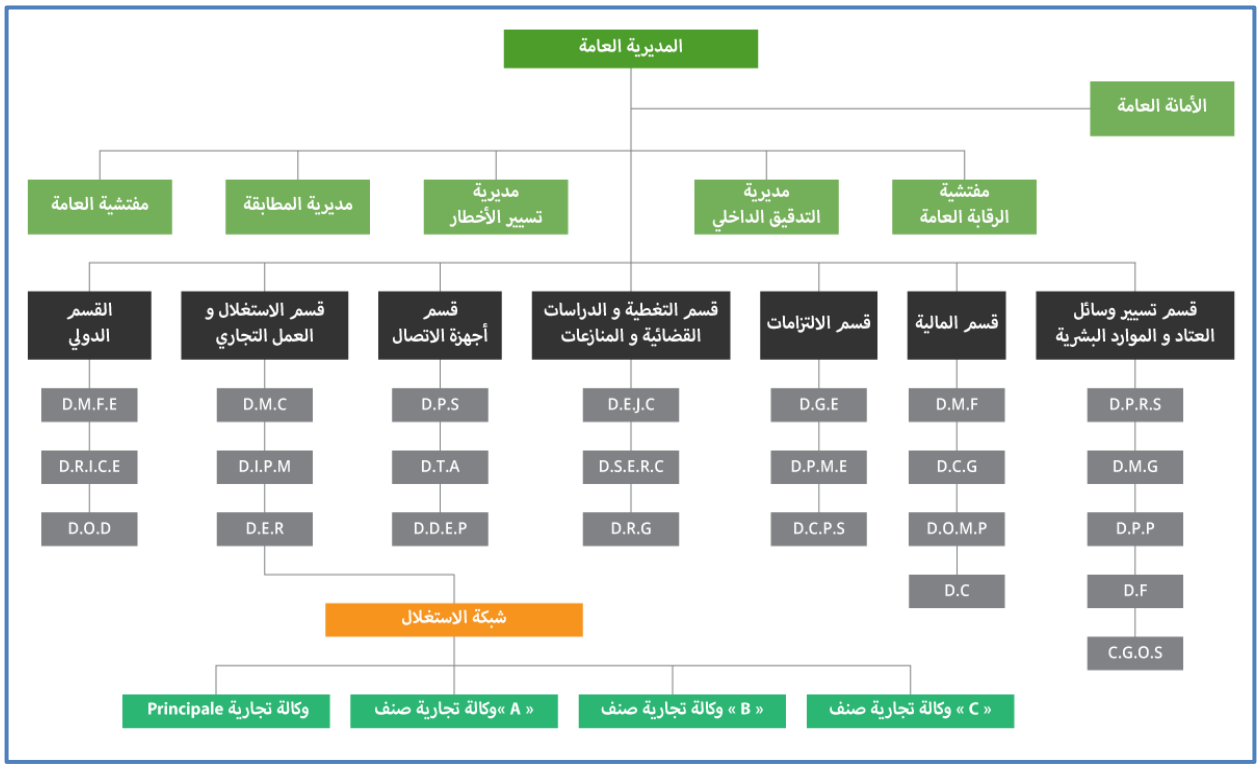

المصدر: معلومات مقدمة من طرف نائب المدير، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

1العربي أحلام، **أنظمة الدفع الالكترونية ودورها في تحسين القدرة التنافسية في البنوك التجارية**، 2014، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، ص 79

[2]الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري http://www.bna.dz تاريخ الاطلاع 2024/03/19، على الساعة: 17:53

الجدول رقم (01-02) هياكل البنك الوطني الجزائري.

الهياكل التابعة للقسم الدولي	الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات
DMFE: مديرية التحركات المالية مع الخارج	DGE: مديرية المؤسسات الكبرى
DRICE: مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية	DPME: مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
DOD: مديرية العميات المستندية	DCPS: مديرية القروض للأفراد و القروض الخاصة

الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال و العمل التجار	الهياكل الملحقة بقسم المالية
DER: مديرية تأطير الشبكات	DC: مديرية المحاسبة
DMC: مديرية التسويق و الاتصال	DOMP: مديرية تنظيم المناهج و الإجراءات
DIPM: مديرية وسائل الدفع و النقد	DCG: مديرية مراقبة التسيير
	DMF: مديرية السوق المالي

الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام	الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد و الموارد البشرية
DDEP: مديرية تطوير الدراسات و المشاريع	DPRS: مديرية الموظفين و العلاقات الاجتماعية
DTA: مديرية التكنولوجيات و الهندسة	DMG: مديرية الوسائل العامة
DPS: مديرية الإنتاج و الخدمات	DPP: مديرية المحافظة على التراث
	DF: مديرية التكوين
	CGOS: مركز تسيير الخدمات الاجتماعية

الهياكل الملحقة بقسم التغطية و الدراسات القانونية و المنازعات
DSERC: مديرية المتابعة و التغطية وتحصيل القروض
DEJC: مديرية الدراسات القانونية و المنازعات
DRG: مديرية تحصيل الضمانات

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على المستندات المقدمة من قبل رئيس المصلحة وكالة تيارت 540

الفرع الثالث: إحصائيات مهمة عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 ديسمبر 2023

بعض الأرقام و الإحصائيات حول البنك الوطني الجزائري إلى غاية تاريخ 2023/12/31[1]

- ✓ 21 مديرية جهورية للاستغلال
- ✓ 535 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني.
- ✓ 5851 موظف
- ✓ 180 موزع آلي للأوراق النقدية (DAB)
- ✓ 100 شباك آلي للبنك (GAB)
- ✓ 543.772 بطاقة بنكية
- ✓ 2.639.319 حساب للزبائن
- ✓ 88.805 زبون مشترك في خدمة البنك عن بعد
- ✓ 8.000 جهاز الدفع إليكتروني
- ✓ 9 وكالة مخصصة لصيرفة الإسلامية
- ✓ 32 وكالة رقمية
- ✓ 68 شباك إسلامي
- ✓ 137.228 منخرطين في خدمة الدفع بدون تلامس

النتائج المالية

المنتج البنكي الصافي: 651 84 مليون دج.

الناتج الإجمالي للاستغلال: 910 60 مليون دج

ناتج الاستغلال: 986 56 مليون دج

الناتج الصافي: 206 59 مليون دج

النتائج التجارية

الميزانية الإجمالية: 639 641 5 مليون دج.

إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة): 679 866 1 مليون دج

وظائف الزبائن: 714 604 1 مليون دج.

جاري القروض العقارية: 398 132 دج.

جاري قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة: 182 179 مليون دج.

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري http://www.bna.dz ، تاريخ الاطلاع 2024/03/20، على الساعة: 15:36

المطلب الثاني: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري:

سنستهل موضوع دراستنا في البداية بتناول تقديم الوكالة بالإضافة إلى دراسة الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تبارت 540.

الفرع الأول: تقديم وكالة تيارت

تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنف A نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقرها بشارع الانتصار لمدينة تيارت تضم حوالي 21 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات هم يتوزعون كما يلي:[1]

الجدول (02-02): توزيع موظفي وكالة تيارت.

المدير	**01**	Directeur d'agence
المدير المساعد	02	Directeur adjoint
رؤساء المصلحة	02	Chef service
رؤساء الأقسام	02	Chef de section
مكلفون بالدراسة	05	Charge d'étude
مكلفون بالزبائن	02	Charge de clientèles
أمناء الصندوق	03	caissier
موظفي الشباك	02	Guichetier
عمال النظافة	01	Femme de ménage
المجموع	20	Total

المصدر: معلومات مقدمة من طرف نائب المدير، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

الفرع الثاني: تنظيم إداري جديد لوكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري

في 2017 شرعت وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري في تطبيق تنظيم إداري جديد بداية من هذا العام، يهدف إلى تحسين أداء الوكالة نحو عملائها وتقديم خدمات أفضل، ويتمحور هذا التنظيم حول فصل الخدمات المقدمة أمام الشبابيك (front office) عن تلك الخاصة بمنح القروض وعمليات التجارة الخارجية (back office).

ويهدف هذا الإجراء إلى:

1. عصرنة الخدمات تماشياً مع رغبة البنك في مواكبة التطورات والتكنولوجيا الحديثة.
2. تحديد دقيق للمسؤوليات لضمان سير العمل بشكل سلس وفعال.

[1] معلومات مقدمة من طرف نائب المدير بنك الوطني الجزائري ، وكالة تيارت 540

3. تسهيل حصول العملاء على خدمات مختلفة ومتنوعة.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

الشكل رقم (02-02): الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

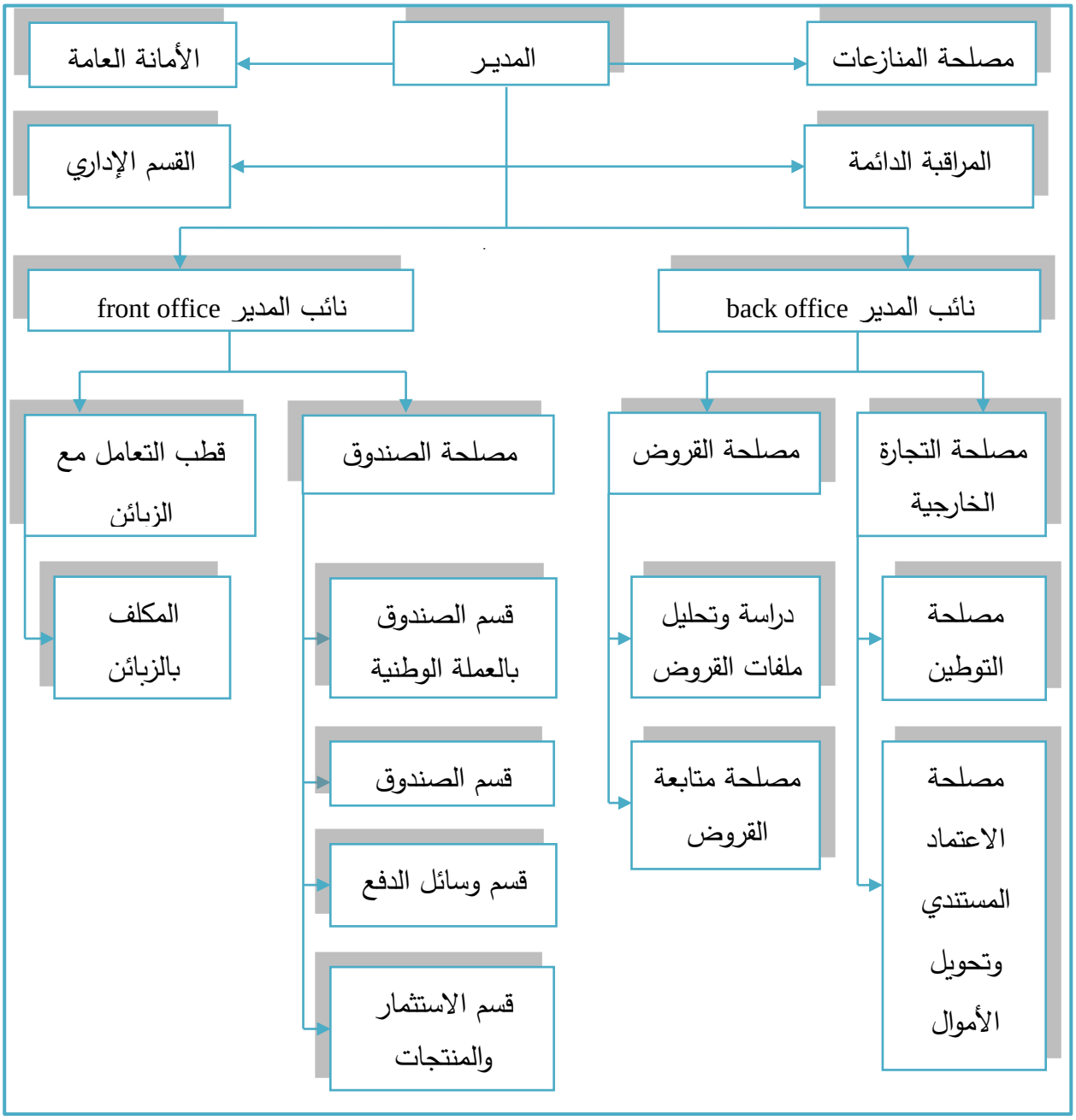

المصدر: معلومات مقدمة من طرف نائب المدير، البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

المطلب الثالث: الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 لزبائنه

يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه من أفراد، مهنيين وحرفيين ومؤسسات تشكيلة واسعة من الخدمات نلخصها فيما يلي :[1]

الفرع الأول: الخدمات المقدمة لأفراد: وتضم ما يلي

1. خدمات الودائع، خدمات فتح حساب شيكي، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات.
2. خدمات الإيداع، السحب، الدفع والتحويل بالدينار أو بالعملة الصعبة.
3. **خدمات النقدية:** وضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه، الذين يملكون حساب شيكي، بطاقة السحب CIB والتي تسمح لهم بالقيام بسحب النقود في أي وقت (24 سا/24 سا)، (7 أيام/ 7 أيام) وذلك على مستوى كل موزعات الصرف الآلي المختلفة
4. **خدمات المساعد:** يقوم البنك الوطني الجزائري بتقديم النصح والاستشارة لعملائه من خلال موظفين مختصين في كل فرع، ويقدمون حلولًا مصممة خصيصًا وفقًا لاحتياجات كل عميل.
5. **خدمات الادخار والتوظيف:** يوفر البنك الوطني الجزائري أيضًا لعملائه دفترًا للادخار لتسهيل عمليات سحب وإيداع النقود، ويمكن أن يكون بفائدة أو بدون فائدة وفقًا لاختيار العميل.
6. **تمويل العقارات:** يُقدم هذا المنتج تمويلًا للعقارات بما في ذلك السكن الجديد، والسكن القديم، وعمليات التوسع، وبناء العقارات الخاصة.
7. **تمويل السيارات:** تمويل السيارات السياحية الموجهة للأفراد التى إنتاجها أو تجميعها محليًا
8. **قرض الكراء :** هو قرض يضمن لكم دفع جزء أو كل مبلغ الكراء لمدة تصل إلى 24شهراً
9. **قرض الرفاهية:** يمول شراء منتجات جديدة، يتم إنتاجها أو تجميعها في الجزائر، مثل:

أ- أجهزة الاعلام الالي ولواحقها،

ب- الهواتف، الهواتف النقالة والأجهزة اللوحية،

ت- أجهزة التلفزيون، آلات التصوير، سخانات، مكيفات الهواء، ثلاجات،

ث- الأثاث والتأثيث المنزلي.

10. **تأجير الصناديق المؤمنة:** يسمح لكم بحماية الأشياء الثمينة التي تملكونها وحماية الوثائق الادارية الهامة، حيث يتم حفظها وصيانتها من كل أنواع التلف والسرقة.

الفرع الثاني: الخدمات المقدمة للمؤسسات وتتمثل في الخدمات في:

1. خدمات الودائع، فتح حساب جاري، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات.

[1] معلومات مقدمة من طرف نائب المدير بنك الوطني الجزائري ، وكالة تيارت 540

2. **خدمات المساعدة:** يشمل هذا العرض تقديم النصح والاستشارة بشأن إنشاء وتطوير وتوسيع المؤسسات،

3. **خدمات الادخار والتوظيف**

4. **التمويلات:** وتضم :

أ- تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق (تمويل المواد الأولية، المنتجات النصف مصنعة، السلع الموجهة لإعادة البيع، تمويل المستحقات، تمويل مسبق للتصدير.)

ب-تمويل الاستثمارات.

ت-التمويل من خلال الإمضاء (رهن المناقصة، كفالات ضمان الأداء، ضمان الدفعة المقدمة) .

ث-تمويل السيارات :وتشمل تمويل السيارات النفعية.

5. **خدمات على مستوى دولي وتشمل:**

أ- تنظيم تدفقات التجارة الخارجية (الاعتماد المستندي للاستيراد، الاعتماد المستندي للتصدير، التسليم المستندي للاستيراد، التسليم المستندي للتصدير.)

ضمانات دولية (للاستيراد والتصدير.)

ويواصل البنك الوطني الجزائري تطوير خدماته المقدمة للأفراد من خلال تقديم منتجات جديدة مبتكرة بما في ذلك التامين على الحياة والممتلكات.

المبحث الثاني: الائتمان في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

البنك الوطني الجزائري، مثل أي بنك تجاري آخر، يقوم بجمع الودائع من العملاء ويستخدمها لتقديم تسهيلات ائتمانية. يتم ذلك بعد إجراء تحليل شامل لملفات طلبات الائتمان، وفي هذا صياغ سنتطرق إلى أنواع القروض المقدمة والإجراءات التي يتم اتخاذها لمنحها

المطلب الأول: أنواع القروض

تعتبر القروض من الآليات المالية الهامة التي تسهم في تمويل الأفراد والشركات وتحقيق الأهداف المالية المختلفة. وتتنوع أنواع القروض بحسب الغرض منها وطبيعة الاحتياجات المالية للمقترضين. في هذه المطلب، سنلقي نظرة عامة على أنواع القروض.

الفرع الأول: القروض الموجهة للمؤسسات

أولا: قرض الاستغلال

قرض الاستغلال هو تمويل مُتاح للمؤسسات أو الكيانات الاقتصادية من أجل تلبية احتياجات الخزينة: دفع الفواتير، دفع الرواتب، والتباين الملحوظ بين المدفوعات والسلع، وكذا دفع الكفالات. [1]

يأتي في شكلين:

1. **قروض الصندوق:**

يمكن أن تمتد على مدار 24 شهرًا،

يتم تحديد المبالغ مسبقًا بموجب تفويض يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المعتادة للزبون بالإضافة إلى رقم أعماله.

2. **قروض بإمضاءات:**

هي مساعدة مالية لا تتضمن أي صرف للأموال،

يقوم البنك بإقراض الزبون توقيعه، وكذا ضمان ملاءة المؤسسة مع الأطراف الثلاثة،

مدة هذه المسابقات تتزامن مع نهاية الالتزامات التعاقدية أو القانونية.

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري http://www.bna.dz ، تاريخ الاطلاع 2024/03/21، على الساعة: 15:10

ثانيا: القرض الاستثماري: هو قرض مخصص لتمويل المؤسسات قصد إنشاء، توسيع، تجديد أو تحديث وسائل الإنتاج.

1. قروض طويلة الأجل

البنك الوطني الجزائري يعمل على دعم المشاريع الاستثمارية من خلال توفير قروض طويلة الأجل التي تمتد لأكثر من 7 سنوات، والتي تستهدف تمويل المشاريع الضخمة مثل بناء البنية التحتية، مع فترات تأجيل السداد المناسبة لطبيعة النشاط المقترض. يمكن أن تصل فترة التأجيل إلى 5 سنوات، مع إمكانية تغطية نسبة تصل إلى 80% من تكلفة المشروع.

2. القروض متوسطة الاجل

البنك الوطني الجزائري يوفر قروضًا متوسطة الأجل لمساعدة أولئك الذين يسعون لإنشاء أعمالهم، أو تطوير وتوسيع مؤسستهم، أو حتى تحديث معدات الإنتاج. تتراوح مدة هذه القروض بين 2 و7 سنوات، مع فترات تأجيل للسداد تناسب نشاط المقترض وتمتد من 1 إلى 3 سنوات.

ثالثا: تمويل الترقية العقارية

هو قرض متوسط الأجل موجه للمرقين العقاريين، لإنجاز مشاريعهم الخاصة بالترقية العقارية بقصد البيع أو الكراء ويمتد من خمس (05) إلى سبع (07) سنوات مثل:

1. بناء، توسيع، تطوير، إصلاح، تجديد، ترميم وإعادة تأهيل وإعادة هيكلة وتمتين العقارات (السكنية، التجارية والمهنية) المصممة للبيع أو الإيجار.
2. إنجاز العقارات بما يلبي احتياجات المرقي.

رابعا: قرض الفلاحة

قرض فلاحة هو صيغة تمويلية (استثمار/ استغلال) موجهة للمتعاملين في القطاع الفلاحي من أجل تغطية الاحتياجات المتعلقة بنشاطهم.

الأهلية:

- ✓ بطاقة الفلاح أو مربي المواشي الصادرة من المركز الوطني للتأمين أو غرفة الفلاحة الولائية.
- ✓ سجل تجاري للمؤسسات الاقتصادية الناشطة في مجال التحويل، التخزين وتثمين المواد الزراعية.
- ✓ تقديم ملف كامل بكل الوثائق اللازمة للحصول على قرض الفلاحة.[1]

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري http://www.bna.dz تاريخ الاطلاع 2024/03/24، على الساعة: 14:16

الجدول رقم (03-02): شروط ونسب التمويل(قرض الفلاحة)

مجال التمويل	نسبة التمويل	المدة القصوى للتمويل	فترة تأجيل السداد	نسبة الفائدة
قرض الاستغلال فلاحة	نسبة تصل إلى 100 % من الفاتورة الأولية بسقف اقصى الى غاية 150.000.000 دج	إلى غاية 24 شهر	/	%6,75
قرض الاستثمار فلاحة				
اقتناء عوامل ووسائل الإنتاج	نسبة تصل إلى 90 % من سعر يصل الى 200.000.000 دج	إلى غاية 12 سنة	من 06 إلى 12 شهر	%5,25
البنية التحتية والصناعات	نسبة تصل إلى 90 % من سعر يصل إلى 300.000.000 دج	إلى غاية 15 سنة		%5,25
أعمال التجديد، التهيئة والإصلاح	نسبة تصل إلى 90 % من السعر المسقف 250.000.000 دج			%5,25

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري http://www.bna.dz تاريخ الاطلاع 2024/03/24، على الساعة: 14:20

خامسا: قرض الصيد البحري وتربية المائيات:

هو صيغة تمويلية تهدف إلى تغطية الاحتياجات التمويلية (الاستثمار والاستغلال) للمهنيين في قطاع الصيد وتربية المائيات.[1]

الأهلية:

- ✓ أي شخص طبيعي يحمل الجنسية الجزائرية، أو معنوي بموجب القانون الجزائري، يمارس الصيد البحري و/أو تربية المائيات في المياه الإقليمية و/أو الدولية.
- ✓ المؤسسات الاقتصادية الناشطة في القطاعات المرتبطة بتطوير، تحويل، تخزين واستخدام منتجات المأكولات البحرية والأغذية

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري http://www.bna.dz تاريخ الاطلاع 2024/03/24، على الساعة: 14:20

جدول رقم (04-02): شروط ونسب التمويل(قرض الصيد البحري وتربية المائيات)

مجال التمويل	حصة التمويل	الحد الأقصى للتمويل	السداد
قرض الاستغلال فلاحة			
الصيد البحري وتربية المائيات	إلى غاية 100% من قيمة العرض، أي 150.000.000 دج	إلى غاية 24 شهرًا	/
قرض استثمار فلاحة			
اقتناء المعدات والأجهزة العائمة المخصصة للصيد البحري	إلى غاية 80% من قيمة السعر، وبحدّ أقصى يصل إلى 100.000.000 دج	إلى غاية 12 سنة	من 06 إلى 12 شهرًا
إنشاء مؤسسة لتربية المائيات	إلى غاية 90% من قيمة السعر، وبحدّ أقصى يصل إلى 500.000.000 دج	إلى غاية 15 سنة	
انجاز البنية التحتية لإنتاج الأغذية لتربية المائيات والمنتوجات الطبية البيطرية			
انجاز البنية التحتية لتحويل وتخزين المنتجات البحرية			
اقتناء الوسائل والمعدات اللازمة للإنتاج (المتحركة وغير المتحركة)	إلى غاية 90% من قيمة السعر، وبحدّ أقصى يصل إلى 300.000.000 دج	إلى غاية 12 سنة	
تجديد البنية التحتية لإنتاج الأغذية لتربية المائيات والمنتوجات الطبية البيطرية	إلى غاية 90% من قيمة السعر، وبحدّ أقصى يصل إلى 250.000.000 دج	إلى غاية 15 سنة	
تجديد البنية التحتية لتحويل وتخزين المنتجات البحرية			

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري http://www.bna.dz تاريخ الاطلاع 2024/03/24، على الساعة: 14:20

ملاحظة:

بالنسبة لقروض الفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات، يتم تقديمها أيضًا للمهنيين بنفس الشروط ونسب التمويل.

الفرع الثاني: القروض الموجهة لأفراد

الشكل رقم (03-02): تصنيفات القروض موجهة لأفراد.

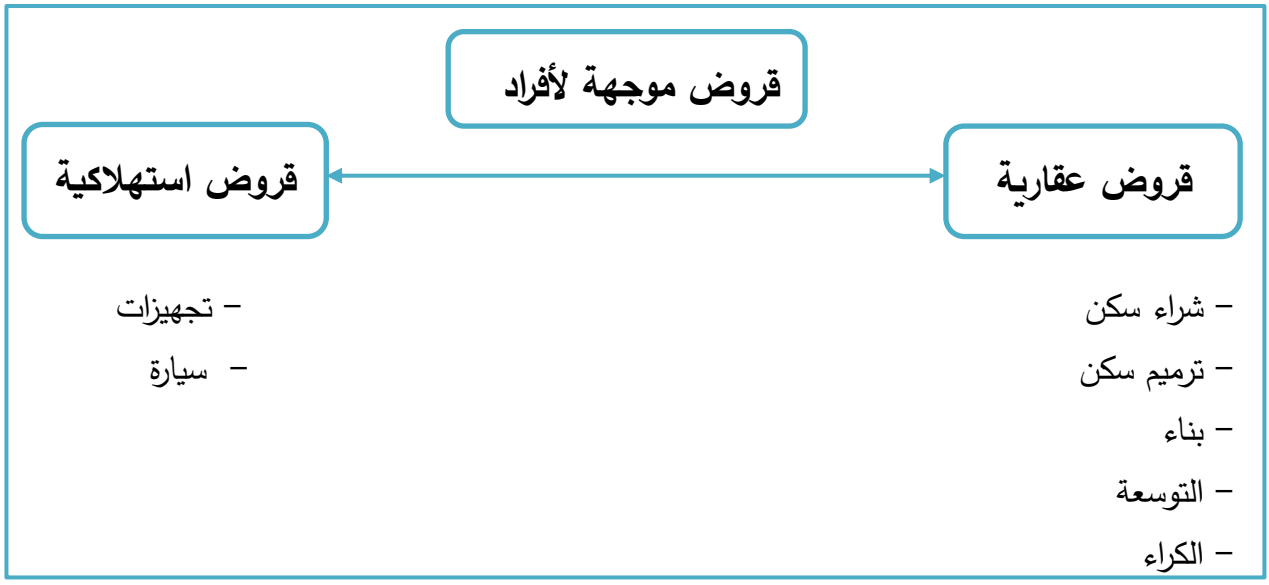

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مصلحة القروض، البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

أولا: القروض الاستهلاكية:

"هذا قرض مخصص لشراء السلع الاستهلاكية مثل الثلاجات أو السيارات أو الأثاث، وليس لأغراض الاستثمار، ويستهدف الأفراد لتلبية احتياجاتهم الشخصية مثل قرض الرفاهية. [1]

1. المستفيد من قرض الرفاهية:

كل شخص لديه إقامة ثابتة بالجزائر دخله ثابت ومنتظم يفوق أو يساوي مرتين الأجر الوطني الأدنى المضمون.

2. الجانب العملياتي لقرض الرفاهية:

هذا القرض مخصص لتمويل شراء السلع الاستهلاكية الجديدة والمحلية المنتجة في الجزائر، مع حد أدنى لمبلغ القرض يبلغ 100.000 دينار جزائري وحد أقصى يبلغ 1.000.000 دينار جزائري.

مدة القرض: مدة هذا القرض ممكن أن تمتد إلى 36 شهرا على الأكثر دون أن تقل عن 12 شهرا (وفق طلب المقترض)

[1] معلومات مقدمة من طرف نائب المدير بنك الوطني الجزائري ،وكالة تيارت 540

ثانيا: القرض العقاري

يُقدم هذا قرض طويل الأجل للأفراد الذين يرغبون في شراء منزل، أو بناء منزل جديد، ترميمه أو توسيعه، شريطة أن يكون عمر المقترض أقل من 75 عامًا وأن يمتلك دخلًا ثابتًا ومنتظمًا يزيد عن 12 مرة الحد الأدنى المضمون للأجر الوطني. يتم سداد المبلغ المستلف عبر أقساط شهرية ثابتة، مع إمكانية التسديد المسبق، ويمكن أن يغطي التمويل ما يصل إلى 90% من سعر السكن.

الفرع الثالث: القروض الموجهة للمهنين

البنك الوطني الجزائري يقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات لمساعدة زبائنه المحترفين في إدارة أعمالهم. الهدف من القروض التي يمنحها للمهنيين هو تلبية الاحتياجات التمويل التالية:

- ✓ اقتناء محلات تجارية.
- ✓ اقتناء الأثاث والمعدات أو المعدّات المتحركة الموجهة حصريًا لممارسة النشاط المهني.
- ✓ تهيئة المقرات المهنية.
- ✓ تمويل دورة استغلال النشاط.
- ✓ يمكن للبنك أن يتحمل تكاليف إيجار المقرات التي تستضيف النشاط (في حدود 2.000.000.00 دينار جزائري).

مدة القرض

- ✓ قرض لاقتناء محل تجاري: 10 سنوات.
- ✓ قروض استثمارية أخرى كتطوير، اقتناء أثاث ومعدات: 7 سنوات.
- ✓ قرض الاستغلال: 01 سنة واحدة مع إمكانية التجديد.[1]

الأهلية

كل شخص طبيعي يمارس نشاطا مهنيا.

أولا: القروض المدعمة

1. قرض ANGEM

هو برنامج تمويل مخصص للشباب الذين يقومون بتنفيذ مشاريعهم والمسجلين في الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة، حيث يمتد مدى القرض لثمانية أعوام، وقيمة التمويل يمكن أن تصل (1000.000,00 دج) إلى مليون دينار جزائري كحد أقصى.

[1] معلومات مقدمة من طرف مصلحة القروض الوطني الجزائري ،وكالة تيارت 540

2. قرض ANADE

هو برنامج تمويل موجه للشباب الذين يقومون بتنفيذ مشاريعهم والمسجلين في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات، حيث يمتد مدى القرض لستة أعوام وستة أشهر كحد أقصى، وقيمة التمويل يمكن أن تصل إلى (10.000.000,00 دج) عشرة ملايين دينار جزائري كحد أقصى، ويمثل مبلغ القرض البنكي الممنوح من قبل البنك 70٪ من تكلفة المشروع الإجمالية.

ثانيا: قرض MED PRO SOLUTION

هو عبارة عن مجموعة من صيغ التمويل (قرض الاستثمار والاستغلال) المتاحة لمهني قطاع الصحة لتلبية احتياجات تمويل أنشطتهم:

جدول رقم (05-02): مدة القرض ونسبة التمويل(MED PRO SOLUTION)

مجال التمويل	المدة القصوى للتمويل	نسبة التمويل
قرض الاستثمار		
اقتناء محل	إلى غاية 12 سنة	90 ٪ من السعر – الحد الأقصى 000 000 50 دج
تهيئة محل	إلى غاية 10 سنوات	المحلات: المملوكة 100٪ من نسبة الأشغال – المحلات المؤجرة 80٪ من نسبة الأشغال
شراء التجهيزات، المعدات أو أثاث	إلى غاية 10 سنوات	قبل التنصيب الأول (خلق النشاط): إلى غاية 80٪ من السعر، الحد الأقصى 000 000 25 دج بعد التنصيب الفعلي (في حالة النشاط): إلى غاية 90٪ من السعر، الحد الأقصى 000 000 35 دج
عرض كامل)اقتناء + تهيئة(	إلى غاية 12 سنة	قبل التنصيب الأول (خلق النشاط): إلى غاية 80٪ من السعر، الحد الأقصى 000 000 35 دج بعد التنصيب الفعلي (في حالة النشاط): إلى غاية 90 ٪ من السعر، الحد الأقصى 000 000 50 دج
قرض الاستغلال		
تمويل المخازن (المواد الاستهلاكية)	إلى غاية 180 يوم	إلى غاية 80٪ من الفاتورة
تمويل التكوينات على مستوى التراب الوطني	إلى غاية 180 يوم	إلى غاية 100٪ من التكوين
تأجير محل	مدة الإيجار (أقل من 24 شهرا)	100٪ من سعر الإيجار، الحد الأقصى 000 000 3 دج/السنة

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري http://www.bna.dz تاريخ الاطلاع 2024/03/25، على الساعة: 17:03

ثالثا: قرض PACK PHARMA :

هي حزمة تجمع كل الصيغ التمويلية (قروض الاستثمار والاستغلال) التي تتكيف مع الاحتياجات المحددة للمهنيين العاملين في قطاع الأدوية لتلبية المتطلبات الآتية:

- ✓ اقتناء محلات تجارية.
- ✓ تأجير محلات تجارية.
- ✓ تهيئة المحل.
- ✓ عرض كامل (اقتناء + تهيئة).
- ✓ تسهيلات السحب على المكشوف.
- ✓ الخصم التجاري.
- ✓ رأس المال لبداية الاستغلال.
- ✓ مقدم على الفواتير.
- ✓ تمويل المخازن.

1. الأهلية:

كل شخص طبيعي يمارس مهنة الصيدلة ويستوفي شروط الأهلية.

2. مدة القرض:

- ✓ قرض استثماري لمدة تصل إلى 12 سنة.
- ✓ تحدد مدة القرض المخصص لتمويل العملية بسنة واحدة قابلة للتجديد.
- ✓ فترة السداد المؤجلة في مدة القرض لا يمكن أن تتجاوز 12 شهرًا.[1]

المطلب الثاني: شروط وإجراءات منح القروض لوكالة تيارت 540

يتعين على الزبون توفير عدة شروط قبل الحصول على القرض، ويتم ذلك من خلال تحديد الخطوات اللازمة للحصول على الموافقة على القرض.

الفرع الأول: شروط منح القرض

- ✓ العميل المتقدم للقرض يجب ألا يكون لديه سجل سيء مع البنك، ولا يجب أن يكون عليه أي ديون مع البنك.
- ✓ ينبغي أن يكون المشروع مربحًا وغير ضار بالبيئة والأفراد المحيطين به

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري http://www.bna.dz تاريخ الاطلاع 2024/03/25، على الساعة: 17.15

- ✓ العميل يجب أن يكون لديه القدرة على إدارة المشروع، بمعنى أن يكون لديه خبرة في مجال المشروع ومعرفة به
- ✓ العميل يجب أن يكون لديه القدرة على إدارة المشروع، بمعنى أن يكون لديه خبرة في مجال المشروع ومعرفة به.
- ✓ العميل يجب أن يتوفر لديه المعدات الضرورية لتشغيل المشروع مثل المعدات التجارية والكهرباء ونظام التهوية، بالإضافة إلى تلبية المقومات البيئية اللازمة.

الفرع الثاني: الوثائق اللازمة لمنح القرض

أولا: الملف الشخصي ويتضمن هذا الملف ما يلي:

- طلب خطي يشرح موضوع القرض.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطني.
- شهادة عدم الخضوع للضريبة.
- نسخة من السجل التجاري.
- شهادة الإقامة.
- الوثائق الجبائية.

ثانيا: الوثائق المحاسبية ويتكون من الوثائق التالية:

- دراسة التقنية والمحاسبية للمشروع.
- الميزانيات وجدول حسابات النتائج لثلاثة سنوات السابقة إذا كانت المؤسسة قديمة النشأة.
- الميزانيات وجدول حسابات النتائج لخمس سنوات التقديرية القادمة.
- الفواتير النموذجية أو الكشف الكمي والتقديري للمشروع.
- جدول اهتلاك القرض.

ثالثا: الملف القانونية: ويتكون من الوثائق التالية:

- عقد الملكية او الايجار للمكان الذي يريد انجاز فيه الشروع
- إذا كان شخص معنوي يجب احضار القانون الأساسي للشركة
- الضمانات المقدمة وقيمتها[1]

المطلب الثالث: خطوات و ضمانات منح القروض لوكالة تيارت 540

تعد خطوات وضمانات منح القروض من الجوانب الأساسية التي يركز عليها أي بنك بهدف تفادي المخاطر المترتبة عن عدم سداد المقترض للقرض، وذلك من خلال إجراء متابعة دقيقة للملف، من كافة الجوانب القانونية والاقتصادية والتقنية، وحتى الاجتماعية.

[1] معلومات مقدمة من طرف مصلحة القروض الوطني الجزائري ،وكالة تيارت 540

الفرع الأول: خطوات منح القروض لوكالة تيارت 540

عملية منح القروض تتبع خطوات معينة، وتتمثل فيما يلي:

عندما يرغب العميل في الحصول على قرض، يجب عليه أولاً زيارة الوكالة المعنية، حيث يتمكن من

- الحصول على المعلومات الدقيقة بشأن أنواع القروض المتاحة، حيث يقوم البنك بتوجيهه وتوضيح الخيارات بشكل واضح، مما يساعد على حفظ مصلحة العميل.
- عندما يتعرف العميل على جميع المعلومات اللازمة ويوافق على شروط البنك، يقوم بتقديم ملف القرض وفقًا للوثائق المطلوبة مسبقًا.
- بعد تقديم الملف، يتم فحصه على مستوى الوكالة للتأكد من عدم نقص أي وثيقة، حيث يتعين على الوكالة دراسة الملف بجميع جوانبه المختلفة.
- بعد تقديم الملف، يتم فحصه على مستوى الوكالة للتأكد من عدم نقص أي وثيقة، حيث يتعين على الوكالة دراسة الملف بجميع جوانب من حيث:

سمعة العميل: التي تبنيها سلسلة من العمليات بدءًا من الأمانة، تُمكن البنك من تقديم القروض للعملاء، وهذا أمر معروف.

دراسة المشروع: بعد دراسة البنك للمشروع بشمولية، بما في ذلك موقعه واسمه التجاري الذي يؤثر بشكل كبير على التقييم، يتم منحه صك الاستلام من الوكالة.

- تطلب الوكالة من العميل زيارة الموقع للمشروع للتحقق من دقة المعلومات المدرجة في الملف، وفي النهاية يتم إعداد محضر معاينة من قبل موظفي قسم العقارات.
- بعد استكمال المحضر، يتم فحصه على مستوى الوكالة، وتتخذ الوكالة قراراً بالموافقة على القرض أو رفضه بعد دراسة جميع المعلومات المتعلقة بصاحب المشروع والدراسة التقنية للمشروع والضمانات المقدمة لهذا القرض، كما ذكرنا سابقا، هناك حالتان

رفض منح القرض: إذا كانت الأغلبية من الجهات المعنية تعترض على ذلك، يتم إعادة الملف إلى العميل.

قبول منح القرض: إذا كان الملف يظهر بأن المشروع والموقع جيدين، والضمانات المقدمة تغطي قيمة القرض، ويتمتع العميل بقدرة على السداد، ولا يوجد أي سبب يبرر رفض المنح، فإن البنك يوافق على منح القرض للعميل.[1]

الفرع الثاني: ضمانات منح القروض لوكالة تيارت 540

البنك الجزائري BNA يقدم ضمانات لتقليل المخاطر المالية، ومن ضمن هذه الضمانات التي يمكنه تقديمها

أولا: الرهن العقاري يمكن للعميل تقديم عقار كضمان للحصول على قرض يستند إلى قيمة العقار.

[1] معلومات مقدمة من طرف مصلحة القروض الوطني الجزائري ،وكالة تيارت 540

ثانيا: الضمان البنكي يمكن للعميل الحصول على ضمان بنكي من بنك الجزائر BNA للتأكد من قدرته على سداد القرض، وهذا الضمان يمكن استخدامه في عدة أنواع من القروض مثل قرض الاستثمار.

ثالثا: الكفيل العميل يمكنه الحصول على ضامن لتقديم ضمان للبنك، حيث يلتزم الضامن بسداد القرض في حالة عدم قدرة المقترض الأصلي على السداد.

رابعا: التأمين على القرض: التأمين على القروض هو من بين الضمانات الرئيسية التي تطلبها البنوك المانحة للقروض من المقترضين للموافقة على منحهم القروض اللازمة لتمويل مشاريعهم. وتعود أهمية هذا النوع من التأمين إلى الحماية التي يوفرها، حيث يُعتبر آلية حماية فعالة لصالح البنوك ضد خطر عدم الوفاء، بالإضافة إلى كونه أداة تحفيزية لهم لمنح قروض جديدة.

تتفاوت الضمانات المطلوبة بناءً على نوع القرض والشروط المحددة من قبل بنك الجزائري، لذلك ينبغي على العميل أن يدرس شروط القرض والضمانات المطلوبة بعناية قبل تقديم طلب للحصول على القرض.[1]

[1] معلومات مقدمة من طرف مصلحة القروض الوطني الجزائري ،وكالة تيارت 540

المبحث الثالث: إدارة المخاطر في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

تختلف درجة المخاطر التي يواجهها البنك وتأثيرها على سياساته بناءً على حجم تلك المخاطر، والتي تتفاوت من نشاط إلى آخر، تقوم البنوك بالعديد من الأنشطة والعمليات التي تحمل في طياتها مخاطر قد تؤدي إلى تدهور السيولة، وتعتبر السيولة عنصرًا أساسياً في العمليات البنكية، حيث تعكس مدى كفاءة البنك في إدارة نشاطاته، وسنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل أهم مؤشرات مخاطر لبنك الوطني الجزائري.

المطلب الأول: تحليل مؤشرات مخاطر الائتمان لبنك BNA خلال الفترة (2018-2022)

سنتعرض في هذا المطلب إلى أهم مؤشرات المخاطر الائتمانية للبنك الوطني الجزائري، من خلال تحليل تطور إجمالي القروض خلال الفترة (2018-2022) وتطور ودائع القروض خلال نفس الفترة.

أولا: لدينا مجموع القروض= القروض المقدمة للمؤسسات المالية +القروض المقدمة للعملاء

وعليه سوف نقوم بدراسة حول تطور القروض من 2018 إلى 2022 وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (06-02): تطور إجمالي القروض خلال الفترة (2018-2022)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
القروض المقدمة للمؤسسات المالية	407271144 18.40%	419512117 17.02%	523239376 19.81%	612819121 29,74%	571602223 26,03%
القروض المقدمة للعملاء	1806622078 81.60%	2044508426 82.98%	2117718812 80.19%	1438578088 70.26%	1624279615 73.97%
إجمالي القروض	2213893222	2464020543	2640958188	2051397209	2195881838

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك.

نلاحظ من خلال الجدول:

سنة 2018: نلاحظ أن القروض المقدمة للمؤسسات المالية أقل من القروض المقدمة للعملاء، حيث قدرت نسبة القروض المقدمة للمؤسسات المالية بـ 18.40%، أما القروض المقدمة للعملاء قدرت بـ 81.60%، وقدر الفرق بينهما بـ 63.20 %.

سنة 2019: نلاحظ أن القروض المقدمة للمؤسسات المالية انخفضت بـ 1.38%، أما القروض المقدمة للعملاء ارتفعت بـ 1.38%.

ارتفاع القروض خلال 2018-2019 يعود إلى سياسة البنك لزيادة نشاطه.

سنة 2020: نلاحظ أن القروض المقدمة للمؤسسات المالية ارتفعت بـ 2.79%، أما القروض المقدمة للعملاء انخفضت بـ 2.79%.

بالنسبة لـ 2020 الارتفاع يعود إلى توجه كل من المؤسسات والعملاء إلى القروض لسداد الديون بسب الركود الاقتصادي في فترة الجائحة.

سنة 2021: نلاحظ أن القروض المقدمة للمؤسسات المالية ارتفعت بـ 9.93%، أما القروض المقدمة للعملاء انخفضت بـ 9.93%.

التباين الكبير في قروض المؤسسات والعملاء راجع إلى ثقة البنك في المؤسسات مع انعدامها من جهة العملاء خلال ذروة جائحة كورونا.

سنة 2022: نلاحظ أن القروض المقدمة للمؤسسات المالية انخفضت بـ 3.71%، أما القروض المقدمة للعملاء ارتفعت بـ 3.71%.

ارتفاع إجمالي القروض في سنة 2022 راجع إلى عودة النشاط إلى طبيعته مع الزوال التدريجي لفيروس كوفيد 19.

الشكل رقم(04-02) : تطور القروض خلال (2018-2022)

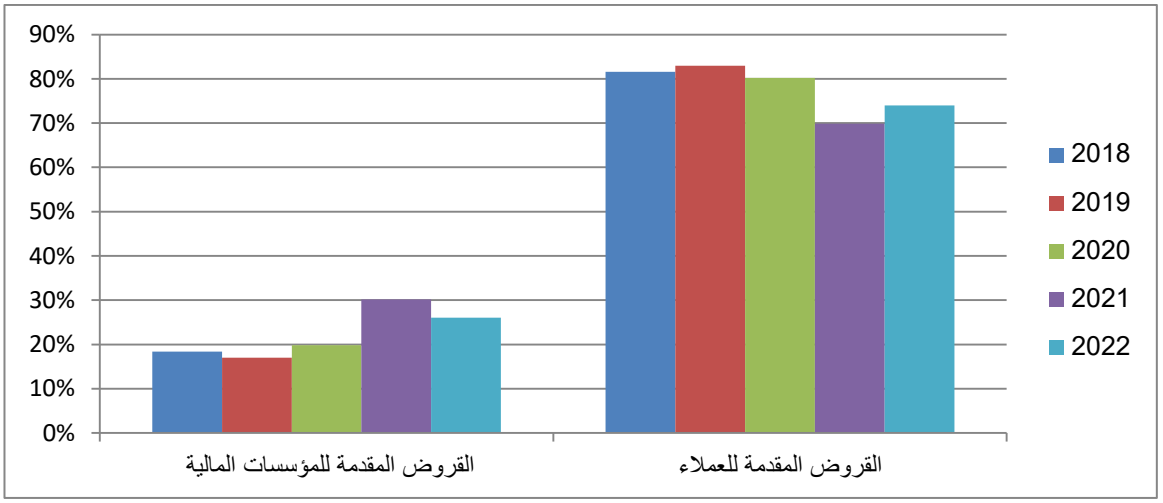

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (06-02).

ثانيا: مجموع الودائع = الودائع المستحقة للمؤسسات + الودائع المستحقة للعملاء + ديون ممثلة بسندات

جدول رقم (07-02): تطور الودائع خلال الفترة (2018-2022)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
الودائع المستحقة للمؤسسات	243452166 %10,84	454327409 %17,60	564645009 %22,63	700002151 %25,40	950924340 %27,59
الودائع المستحقة للعملاء	1982925888 %88,32	2103524686 %81,51	1901513860 %76,22	2022287511 %73,38	2456667304 %71,28
ديون ممثلة بسندات	18685076 %0,83	22641228 % 0,87	28606720 %1.15	33390930 %1.22	38715114 %1.13
إجمالي الودائع	2245063130	2580493323	2494765589	2755680592	3446306758

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك.

نلاحظ من خلال الجدول:

سنة 2018: نلاحظ أن أعلى نسبة من الودائع هي ودائع العملاء حيث قدرت بـ 88,32%.

سنة 2019: نلاحظ أن نسبة ودائع العملاء انخفضت بـ 6.81%، في حين نسبة ودائع المؤسسات ارتفعت بـ 6.76%.

سنة 2020: نلاحظ أن نسبة ودائع العملاء انخفضت بـ 5.29%، أما نسبة ودائع المؤسسات وديون السندات ارتفعت على التوالي بـ 5.03% و0.28%.

سنة 2021: نلاحظ أن نسبة ودائع العملاء انخفضت بـ 2.84%، أما نسبة ودائع المؤسسات وديون السندات ارتفعت على التوالي بـ 2.77% و0.07%.

سنة 2022: نلاحظ أن نسبة ودائع العملاء وديون السندات انخفضت على التوالي بـ 2.1% و0.09%، أما ودائع المؤسسات ارتفعت بـ 2.19%.

إن تراجع نسبة ودائع العملاء خلال 2018-2019 راجع لسياسة البنك في زيادة نشاطه، أما انخفاض ودائع العملاء في 2020 سببه جائحة الكورونا وذلك للاكتناز الذاتي خارج البنوك لمجابهة الجائحة، أما بالنسبة لارتفاع ودائع المؤسسات والسندات ذلك راجع إلى توجه المؤسسات برؤوس الأموال للبنك للرفع من عائدات فوائد الودائع لمجابهة الجائحة.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الودائع المستحقة للعملاء هي أعلى نسبة من مجموع الودائع ويمكن توضيح مما سبق عبر التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم(05-02): تطور الودائع خلال (2018-2022)

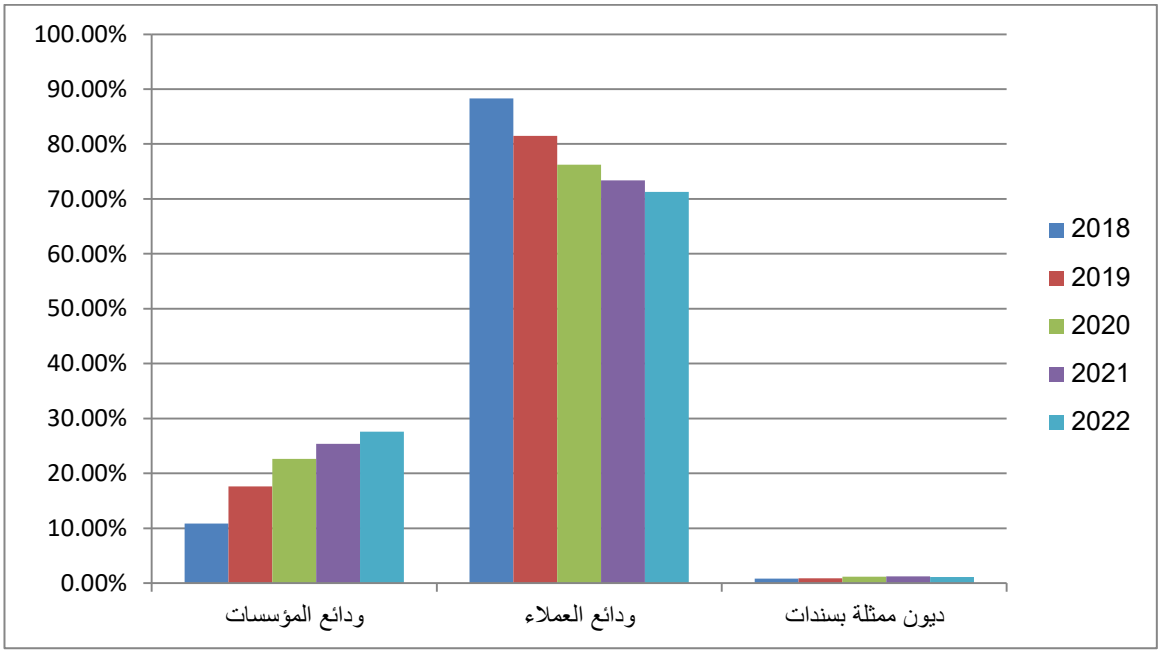

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (07-02) .

المطلب الثاني: دراسة مؤشرات أهم المخاطر لبنك BNA خلال (2018-2022)

في هذا المطلب، سنقوم بدراسة مؤشرات أهم المخاطر التي يواجهها البنك الوطني الجزائري، وذلك من خلال قياس نسبة المخاطر الرئيسية مثل السيولة، رأس المال، حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول، حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض، ومؤشرات التشغيل.

الفرع الأول: خطر السيولة

نسبة القروض إلى ودائع البنك = إجمالي القروض/ إجمالي الودائع x 100

الجدول رقم (08-02): نسبة القروض إلى الودائع

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي القروض /إجمالي الودائع	2213893222 / 2245063130	2464020543 / 2580493323	2640958188 / 2494765589	2051397209 / 2755680592	2195881838 / 3446306758
نسبة القروض إلى الودائع	%98	%95	%105	%74	%63

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على تقارير البنك.

شهدت نسبة القروض إلى ودائع البنك ارتفاعا خلال 2018-2020 حيث سجلت أعلى نسبة في 2020 وذلك راجع بشكل مباشر إلى ارتفاع القروض حيث توجه كل من المؤسسات والعملاء إلى القروض لسداد الديون بسبب الركود الاقتصادي في فترة الجائحة، ثم تراجعا ملحوظا خلال 2021-2022 وذلك بسبب الارتفاع في الودائع مع انخفاض منح القروض خلال نفس الفترة.

الشكل رقم (06-02): السيولة خلال (2018-2022)

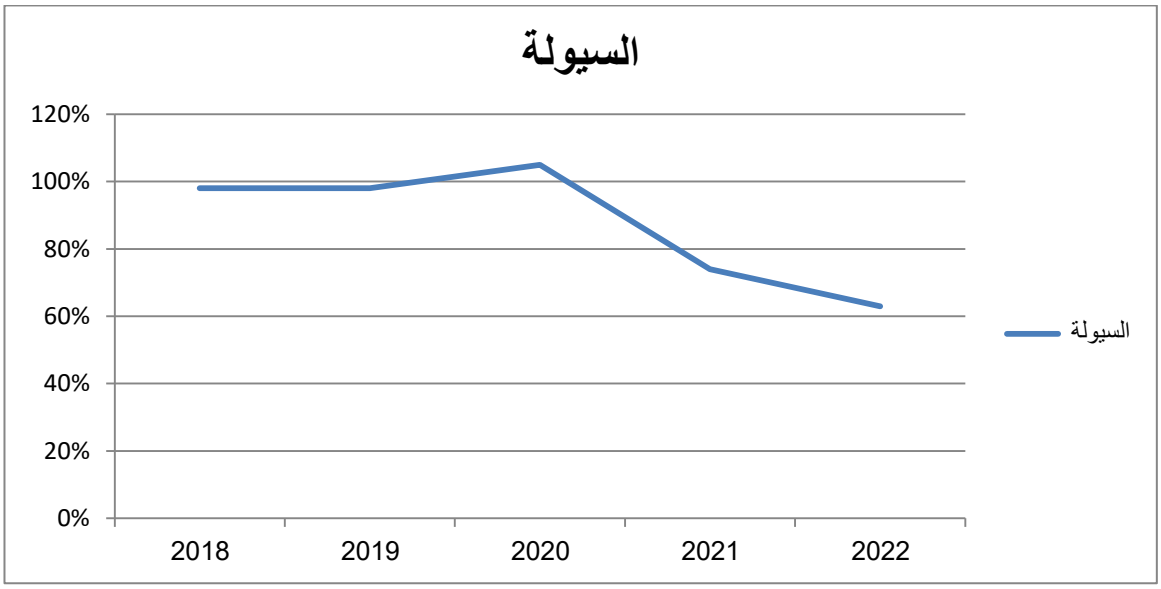

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على برنامج EXCEL

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن خطر السيولة بالبنك الوطني الجزائري شهد ارتفاعا في 2018، 2019 و2020 بـ 98%، 95% و105% على التوالي ثم انخفاضا في 2021 و2022 بـ 74% و63% على التوالي.

الفرع الثاني: خطر رأس المال

نسبة القروض إلى إجمالي الأصول

نسبة القروض إلى إجمالي الأصول = إجمالي القروض/ إجمالي الأصول

جدول رقم (09-02): نسبة القروض إلى الأصول

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي القروض/ إجمالي الأصول	**2213893222 / 3082299350**	**2464020543 / 3491982968**	**2640958188 / 3440270872**	**2051397209 / 4481253482**	**2195881838 / 5641638620**
نسبة القروض إلى أصول	**%0,71**	**%0.70**	**%0,76**	**%0,45**	**%0,38**

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على تقارير البنك.

نلاحظ من خلال الجدول أن خطر رأس المال مرتفع في 2018، 2019 و2020 حيث قدر بـ 0,71%، 0.70% و0,76% على التوالي، وذلك راجع إلى الارتفاع في إجمالي القروض خلال 2018 و2019 لتوسيع البنك من نشاطه، ثم 2020 حيث توجه كل من المؤسسات والعملاء إلى القروض لسداد الديون بسب الركود الاقتصادي في فترة الجائحة، ثم شهد انخفاضا في 2021 و2022 إذ سجلنا 0,45% و0,38% على التوالي، وذلك راجع إلى الارتفاع في إجمالي الأصول مع تراجع في منح القروض خلال نفس الفترة.

الفرع الثالث: نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي أصول

نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول = حقوق المساهمين / إجمالي الأصول

حقوق المساهمين إلى الأصول = رأس المال المدفوع + الاحتياطات + فرق التقدير النتيجة

59206466+173935878+150000000= 383142344

ومنه: نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول 383142344=0,06 / 5641638620

الجدول رقم (10-02): نسبة حقوق مساهمين إلى الأصول

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة حقوق المساهمين إلى القروض	0.09	0.08	0.08	0.07	0.06

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على تقارير البنك.

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر حقوق المساهمين إلى الأصول خلال السنوات 2018-2022 انخفض من 0.09% إلى 0.06%، وذلك راجع إلى سياسة البنك لرفع إجمالي الأصول خلال نفس الفترة.

الفرع الرابع: نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي قروض البنك.

نسبة حقوق المساهمين إلى القروض = حقوق المساهمين / إجمالي القروض

الجدول رقم(11-02): نسبة حقوق مساهمين إلى القروض

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة حقوق المساهمين إلى القروض	0.12	0.11	0.11	0.16	0.17

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على تقارير البنك.

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض سنة 2018 قدر بـ 0.12 وفي سنتي 2019 و2020 قدر بـ 0.11، ثم سجل ارتفاعا سنتي 2021 و2022 حيث قدر على التوالي بـ 0.16 و0.17، حيث هذا الارتفاع بسبب الزيادة في حقوق المساهمين.

الفرع الخامس: خطر التشغيل

خطر التشغيل = إجمالي الأصول / عدد العمال

الجدول رقم (12-02): خطر التشغيل

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي الأصول/ عدد العمال	**3082299350 /5115**	**3491982968 /5386**	**3440270872 /5398**	**4481253482 /5385**	**5641638620 /5435**
مؤشر. دج	**602600.06**	**648344.40**	**637323.24**	**832173.34**	**1038019.98**

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على تقارير البنك.

يلاحظ تذبذب في هذه القيمة حيث كانت في بداية الفترة الدراسة اكثر من 602600.06 دج ثم ارتفعت الى اكثر من 648344.40 دج في سنة 2019 ويعود ذلك الى زيادة الموجودات المصرف في هذا النسبة نتيجة لانتعاش الاقتصادي وزيادة حجم الاستثمارات في تلك الفترة و وفرة فرص العمل وكثرة انشاء المشاريع الاستثمارية الا انه في سنة 2020 بلغت 637323.24 بدأت هذه القيمة بالانخفاض على رغم من زيادة عدد عاملين وهذا راجع إلى الانخفاض إجمالي الأصول بسبب جائحة كورونا و بعدها بدأت بالارتفاع حيث في سنة 2021 بلغت 832173.34 دج وسنة 2022 بلغت 1038019.98 دج وهذا راجع إلى الانتعاش الاقتصاد بعد جائحة كورونا.

خلاصة الفصل:

إن البنك الوطني الجزائري أحد أهم البنوك الفعالة في النظام المصرفي بالجزائر، وذلك من خلال ما يساهم به في التنمية الاقتصادية والمالية بالجزائر عبر مختلف الأنشطة التي يقوم بها من تمويل للمؤسسات المالية وقروض للعملاء، ولهذا قمنا بدراسة ميدانية في أحد الوكالات للبنك –تيارت 540– حيث حاولنا تجسيد الجانب النظري على الواقع العملي داخل البنك إذ سمحت لنا هذه الدراسة بقياس أهم المؤشرات والمخاطر التي يتعرض لها البنك ومعرفة كيفية إدارتها والتحكم فيها.

خاتمة

من خلال تطرقنا في هذه الدراسة إلى إدارة المخاطر والائتمان ، تجلت لنا أهمية الموضوع إذ أنهما عمودان أساسيان في عالم الأعمال والاقتصاد. فهما يشكلان الحماية والتحفيز للبنوك لتحقيق أهدافها بثقة واستقرار. يتطلب النجاح في هذا المجال فهماً عميقاً للمخاطر المحتملة وكيفية التعامل معها بشكل استباقي. وبفهم وتقدير للائتمان، يتاح للبنك الفرصة للتوسع والنمو بشكل مستدام، مع الحفاظ على استقرار مالي.

في هذا العصر المليء بالتغيرات السريعة، تصبح إدارة المخاطر والائتمان أكثر أهمية من أي وقت مضى. إنها تمكّن البنوك من تحديد المخاطر المحتملة وتقييمها بدقة، واتخاذ الإجراءات الضرورية للحد من تأثيراتها السلبية. وفي الوقت نفسه، تتيح إدارة الائتمان للبنوك القدرة على استخدام الموارد المالية بكفاءة وفعالية، مما يعزز من فرص النمو والازدهار، بإختصار إدارة المخاطر والائتمان تُعتبر عنصراً حاسماً لنجاح وديمومة البنوك.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: تتنوع المخاطر بتنوع الخدمات والقروض الممنوحة، وأيضاً بسبب ضعف المتابعة من جانب البنك **فرضية صحيحة.**

لأن المخاطر تتنوع بناءً على نوعية الخدمات والقروض التي يقدمها البنك، فكل نوع من الخدمات أو القروض يحمل مجموعة خاصة من المخاطر المحتملة على سبيل المثال، قروض الاستهلاك قد تكون مخاطرها مختلفة عن تلك المتعلقة بالقروض التجارية.

وبالنسبة لضعف المتابعة من قبل البنك، فهذا يمكن أن يزيد من المخاطر بشكل كبير. إذا لم يتم مراقبة القروض والخدمات بشكل مناسب، فقد تزداد فرص وقوع مشاكل مالية أو تأخيرات في سداد الديون، مما يؤثر سلبًا على صحة البنك المالية.

الفرضية الثانية: إدارة المخاطر المصرفية تتحملها الإدارة العليا في البنك **فرضية خاطئة.**

في الحقيقة، إدارة المخاطر المصرفية لا تتحملها الإدارة العليا في البنك بمفردها. بل هي مسؤولية مشتركة بين الإدارة العليا والإدارة العامة ومجلس إدارة المخاطر المختلفة داخل البنك. الإدارة العليا تضطلع بدور رئيسي في وضع سياسات واستراتيجيات لإدارة المخاطر، بالإضافة إلى تحديد مستويات المخاطر المقبولة والمراجعة الدورية لأداء إدارة المخاطر.

مجلس إدارة المخاطر تتولى مسؤولية تقدير وتحليل المخاطر المحتملة في مختلف أنشطة البنك، وتطبيق إجراءات لتقليل هذه المخاطر. يتضمن ذلك تقييم المخاطر المالية والائتمانية والتشغيلية وغيرها، وتطوير إطار عمل لإدارة تلك المخاطر بشكل فعال.

بالتالي لا يمكن وصف إدارة المخاطر المصرفية بأنها مسؤولية خاطئة للإدارة العليا، بل هي جزء أساسي من عملية إدارة البنك بأكملها، تتطلب تنسيقاً وتعاوناً بين جميع الأقسام والمستويات داخل المؤسسة.

الفرضية الثالثة: البنك الوطني الجزائري يعتمد استراتيجيات وأساليب في عملية منح الائتمان لتقليل المخاطر وزيادة العائد **فرضية صحيحة**، ومن بين هذه الاستراتيجيات:

1. **تقييم الائتمان:** يتم تقدير قدرة المقترضين على سداد القروض عن طريق تحليل معايير مالية مثل الدخل والديون وتاريخ الائتمان.
2. **تنويع المحفظة الائتمانية:** من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية والمنتجات المصرفية، يمكن للبنك تقليل المخاطر من خلال توزيع الاستثمارات على مجموعة متنوعة من القطاعات والأصناف.
3. **تحليل المخاطر:** يتم تقدير وتحليل المخاطر المحتملة المتعلقة بكل قرض أو خدمة، مما يمكن البنك من اتخاذ الإجراءات الواجبة لتقليل هذه المخاطر.
4. **تطبيق سياسات الضمان والتأمين:** يمكن للبنك تطبيق سياسات وضمانات لتقليل المخاطر، مثل طلب ضمانات أو تأمينات على القروض.
5. **المتابعة وإدارة المخاطر:** يتطلب من البنك إجراء متابعة دورية لحسابات العملاء وإدارة المخاطر بشكل فعال، مما يسمح بالتعامل مع المشكلات المحتملة في وقتها وتقليل تأثيرها.

نتائج الدراسة:

من خلال استعراض مختلف عناصر الفصول النظرية المشكلة لموضوع الدراسة إدارة المخاطر والائتمان في البنوك التجارية، والدارسة التطبيقية لهذا الموضوع على مستوى البنك الوطني الجزائري – وكالة تيارت 540 – تم الوصول إلى النتائج التالية:

- ✓ اعتماد البنك الوطني الجزائري على الوسائل التقليدية في إدارة المخاطر المالية فمثال في إدارة مخاطر

- ✓ الائتمان القروض يأخذ مقابلها ضمانات بالإضافة إلى الاعتماد على مختلف القوانين الائتمانية لإدارة هذه المخاطر.
- ✓ اعتماد البنك الوطني الجزائري على القروض كمصدر فعال للحصول على الإيرادات وتحقيق الأرباح.
- ✓ وجود أدوات واستراتيجيات لإدارة المخاطر المالية من شأنها أن تقلل من حدة التأثير الذي تتعرض له البنوك التجارية جراء حدوث هذه المخاطر.
- ✓ تساعد إدارة المخاطر والائتمان البنوك على تحديد المخاطر المالية وتقليل تعرضها للخطر. كما تساعد في تحسين كفاءة العمليات المصرفية وتعزيز الثقة بين العملاء والبنك.

اقتراحات الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ✓ **تحسين إجراءات التقييم الائتماني:** تطوير عمليات تقييم الائتمان لتشمل تحليل أكثر دقة لقدرة العميل على سداد القروض، وتقدير المخاطر المحتملة بشكل أفضل.
- ✓ **تطوير أدوات لإدارة المخاطر:** استخدام التكنولوجيا والنماذج الإحصائية لتطوير أدوات فعالة لإدارة المخاطر، مثل نماذج التصنيف الائتماني ونماذج السيناريوهات الاقتصادية المختلفة.
- ✓ **تعزيز التدريب والتوعية:** توجيه الاهتمام إلى تدريب الموظفين على مفاهيم إدارة المخاطر والائتمان وتعزيز الوعي بأهميتها وأساليب التخفيف منها.
- ✓ **تعزيز الشفافية والتقارير الدورية:** زيادة مستوى الشفافية في عمليات البنك وتقديم تقارير دورية وشفافة حول أداء محفظة الائتمان ومخاطرها.
- ✓ **الاستثمار في التكنولوجيا:** استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لتحسين عمليات إدارة المخاطر والكشف عن النماذج غير المرغوب فيها.
- ✓ **التركيز على التنويع وتقليل التعرض للمخاطر:** تحفيز التنويع في محفظة الائتمان لتقليل التعرض لمخاطر محددة وتوزيع المخاطر بشكل أفضل.
- ✓ **التواصل مع الجهات الرقابية:** تعزيز التواصل مع الجهات الرقابية المختصة لضمان الامتثال للتشريعات واللوائح المالية والمصرفية.
- ✓ **تطوير استراتيجيات للتعامل مع الأزمات:** وضع استراتيجيات وخطط استجابة للتعامل مع الأزمات المالية المحتملة والحفاظ على استقرار البنك في مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة.

آفاق الدراسة:

إن البحث في موضوع إدارة المخاطر والائتمان في البنوك لا يزال واسعا وجدير بالاهتمام والدراسة، ومن بين البحوث المقترحة التي من شأنها إثراء الموضوع نذكر ما يلي:

- ✓ تأثير السياسات النقدية على مخاطر الائتمان في البنوك.
- ✓ تقييم تأثير الابتكارات المالية مثل العملات الرقمية على خطر الائتمان في البنوك.
- ✓ تأثير تغيرات في سياسات الفائدة على مخاطر الائتمان في البنوك – دراسة مقارنة لفترات ارتفاع وانخفاض في معدلات الفائدة.
- ✓ دور تحليل البيانات الضخمة في تحسين وإدارة المخاطر والائتمان في البنوك.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع

القرآن الكريم:

قال تعالى :بسم الله الرحمان الرحيم: "**وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ**"

صدق الله العظيم الآية 07 سورة ابراهيم

أولا: الكتب

1. أحمد عبد العزيز الألفى، **الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الطبعة الأولى، مصر،1997.
2. بلعزوز بن علي وآخرون، **(ادارة المخاطر ادارة المخاطر– المشتقات المالية – الهندسة المالية)**، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن،2013.
3. خالد أحمد علي محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، المصر، 2019.
4. درير كمال آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار المسير، عمان، الأردن، 2012
5. سوزان سمير ذيب والأخرون، **إدارة الائتمان**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2012.
6. شريف حسام مختار القاضي، **الائتمان المصرفي**، بدون طبعة، مؤسسة الكتاب العربي، القاهرة، مصر، 2021.
7. صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف**، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن، 2009، ص192
8. صادق راشد الشمري، **استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الاداء المالي للمصارف التجارية**، بدون طبعة، دار اليازوري، الاردن، 2012.
9. صلاح حسن، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الاعمال (تقيم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية)**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2011.
10. صلاح حسن، **تحليل والإدارة وحكومة المخاطر المصرفية الإليكترونية**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010.
11. طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، مصر، 2007.

12. طارق عبد العال حماد، **المشتقات المالية (المفاهيم، إدارة المخاطر، محاسبة)**، دار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2001.

13. طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2001.

14. عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، الأردن، 2013.

15. محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2013.

16. محمد كمال عفانة، **إدارة الائتمان المصرفي**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2017.

17. نبيل ذنون الصائغ، **الائتمان المصرفي**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2018.

18. هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر،2008.

ثانيا: أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير ومذكرات الماستر

أ- أطروحات الدكتوراه

1. حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية والعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2014.

2. دار السبع مخطارية، **إدارة الائتمان في النظام المصرفي الجزائري**، أطروحة الدكتوراه، تخصص العلوم قانونية، فرع قانون البنوك، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس الجزائر 2018.

3. شليق رابح، **أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غّرداية، الجزائر، 2020.

4. فريدة تلي، **استخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية (دراسة حالة مصرف دبي الإسلامي في الفترة 2001-2017)**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019.

5. قبايلي حورية، **إدارة المخاطر البنكية في الجزائر (دراسة حالة بنك التنمية المحلية)**، أطروحة الدكتوراه، تخصص تسويق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.

6. منال هني، تفعيل دور ادارة المخاطر في البنوك الجزائرية للوقاية من الأزمات المالية، أطروحة الدكتوراه، تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018.

ب-رسائل الماجستير

1. خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية (دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة)**، رسالة الماجستر، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر،2009.

ج-مذكرات الماستر

1. العربي أحلام، **أنظمة الدفع الالكترونية ودورها في تحسين القدرة التنافسية في البنوك التجارية** 2014، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت.

ثالثا: المجلات العلمية

1. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002.
2. بلخوجة الزهرة وقويدر الويزة، **إدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل 3**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 17 العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، 2020.
3. بوعمامة علي، المخاطرة البنكية وإدارتها في الأنظمة المحلية والدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلد02، العدد15، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2016.

4. زرقط فايزة ولباز الأمين، **إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، جامعة مسيلة، الجزائر، 2020.
5. زعفران منصورية وبوشنافة أحمد، **إدارة المخاطر البنكية لقروض الاستهلاك**، مجلة المدبر، العدد 7، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، قليعة، الجزائر، ديسمبر 2018.
6. زناقي بشير وآخرون، **إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التقييدية والإسلامية– دارسة تحليلية مقارنة**، مجلة التنويع الاقتصادي، العدد 02، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، ديسمبر 2020.
7. فاطمة بوهالي، **إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 35، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر، 2018.
8. فضيلة بوطورة، **أثر مكونات السياسة الإقراضية على كفاءة إدارة الائتمان في المصارف التجارية (دراسة ميدانية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 123، جامعة المستنصرية، العراق، 2020.
9. مبارك بوعشة، **تسيير المخاطر البنكية**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 27، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.
10. مسعودي عبد الباسط عبد الصمد وقويدر عياش، **أساليب قياس المخاطر التقليدية في البنوك الإسلامية**، المجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، مركز الجامعي أفلو، الجزائر، 2020.
11. مقدم عبد الإله وقدال زين، **تطور حجم الأسواق المشتقات المالية في الاعلم في الفترة ما بين 2005 و2017**، مجلة المالية الأسواق، المجلد 5، العدد 10، جامعة، مستغانم، الجزائر، 2019.
12. المهدي حجاج واخرون، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد 03، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2019.

رابعا: الملتقيات

1. بوعشة مبارك، **إدارة المخاطر البنكية مع إشارة خاصة للجزائر**، ملتقى الوطني المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2011.

2. صالح مفتاح، فريدة معارفي، **المخاطر الائتمانية (تحديدها، قياسها- إدارتها، والحد منها)**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، أيام 16-18 أفريل 2007.

خامسا: المراجع الاجنبية

1. Joël Bessis, Risk Management in Banking, fourth Edition, wiley - Sons, 2015.

سادسا: المواقع الإلكترونية

الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري http://www.bna.dz

الملاحق

الملحق رقم 01: الميزانية المالية لسنة 2018

1.الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	305 734 845	298 863 421	337 316 817
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	238	250	270
أصول مالية جاهزة للبيع	788 082 331	265 053 415	379 543 232
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	166 797 057	277 338 267	407 271 144
سلفيات و حقوق على الزبائن	1 384 912 137	1 622 181 004	1 806 662 078
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	14 043 819	194 043 819	14 043 819
الضرائب الحالية - الأصول	10 929 186	11 176 286	10 145 906
الضرائب المؤجلة - الأصول	715 320	611 969	691 309
أصول أخرى	78 034 835	38 681 034	28 926 710
حسابات التسوية	49 986 094	75 010 175	51 160 554
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء	22 813 283	23 741 477	23 761 261
عقارات استثمارية	-	-	-
الأصول الثابتة المادية	21 150 516	21 791 299	22 680 606
الأصول الثابتة غير المادية	171 517	140 856	95 644
فارق الحيازة			
	2 843 371 178	2 828 633 272	3 082 299 350

الخصوم	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018
البنك المركزي	340 355 168	-	-
ديون تجاه الهيئات المالية	195 741 959	158 992 098	243 452 166
ديون تجاه الزبائن	1 673 844 881	1 834 455 739	1 982 925 888
ديون ممثلة بورقة مالية	14 245 846	16 428 533	18 685 076
الضرائب الجارية - خصوم	12 418 096	11 273 229	14 282 865
الضرائب المؤجلة - خصوم	535 633	536 812	537 377
خصوم أخرى	140 671 583	110 962 924	117 077 585
حسابات التسوية	79 065 313	104 668 088	70 894 144
مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	38 172 236	30 045 156	30 088 761
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات	-		
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	92 063 068	102 041 054	108 112 786
ديون تابعة	14 000 000	194 000 000	208 002 425
رأس المال	41 600 000	41 600 000	150 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال	-	-	
الاحتياطات	155 567 323	178 987 219	90 573 966
فارق التقييم	(-) 6 155 252	(-) 5 169 755	(-) 7 991 301
فارق إعادة التقييم	14 122 289	14 122 289	14 122 289
(-/+) ترحيل من جديد	5 703 139	5 703 139	5 703 139
(-/+) نتيجة السنة المالية	31 419 896	29 986 747	35 832 184
مجموع الخصوم	2 843 371 178	2 828 633 272	3 082 299 350

الملحق رقم 02: الميزانية المالية لسنة 2019

ETAT FINANCIER 2019

1 BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	Déc. 2019	Déc-18
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	431 208 241	337 316 817
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	256	270
Actifs financiers disponibles à la vente	406 162 203	379 543 232
Prêts et créances sur les institutions financières	419 512 117	407 271 144
Prêts et créances sur la clientèle	2 044 508 426	1 806 662 078
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	12 854 579	10 145 906
Impôts différés - Actif	751 736	691 309
Autres actifs	56 972 992	28 926 710
Comptes de régularisation	55 562 832	51 160 554
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	27 620 374	23 761 261
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 698 704	22 680 606
Immobilisations incorporelles nettes	86 689	95 644
Ecart d'acquisition	-	
TOTAL DE L'ACTIF	3 491 982 968	3 082 299 350

ETAT FINANCIER 2019

PASSIF	Déc-19	Déc-18
Banque centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	454 327 409	243 452 166
Dettes envers la clientèle	2 103 524 686	1 982 925 888
Dettes représentées par un titre	22 641 228	18 685 076
Impôts courants - Passif	9 365 385	14 282 865
Impôts différés - Passif	537 603	537 377
Autres passifs	139 136 132	117 077 585
Comptes de régularisation	103 619 975	70 894 144
Provisions pour risques et charges	32 089 934	30 088 761
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	119 836 510	108 112 786
Dettes subordonnées	207 485 319	208 002 425
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	114 406 150	90 573 966
Ecart d'évaluation	(3 876 986)	-7 991 301
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	19 064 195	35 832 184
TOTAL DU PASSIF	3 491 982 968	3 082 299 350

الملحق رقم 03: الميزانية المالية لسنة 2020

ETAT FINANCIER 2020

1 BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	2020	2019
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	204 207 936	431 208 241
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	248	256
Actifs financiers disponibles à la vente	413 426 493	406 162 203
Prêts et créances sur les institutions financières	523 239 376	419 512 117
Prêts et créances sur la clientèle	2 117 718 812	2 044 508 426
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 820	14 043 819
Impôts courants - Actif	8 428 662	12 854 579
Impôts différés - Actif	1 008 872	751 736
Autres actifs	47 818 018	56 972 992
Comptes de régularisation	55 834 995	55 562 832
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 488 186	27 620 374
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 961 112	22 698 704
Immobilisations incorporelles nettes	94 342	86 689
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	**3 440 270 872**	**3 491 982 968**

ETAT FINANCIER 2020

PASSIF	2020	2019
Banque centrale	50 000 000	-
Dettes envers les institutions financières	564 645 009	454 327 409
Dettes envers la clientèle	1 901 513 860	2 103 524 686
Dettes représentées par un titre	28 606 720	22 641 228
Impôts courants - Passif	5 357 323	9 365 385
Impôts différés - Passif	537 553	537 603
Autres passifs	109 956 773	139 136 132
Comptes de régularisation	101 736 450	103 619 975
Provisions pour risques et charges	33 705 906	32 089 934
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	117 796 216	119 836 510
Dettes subordonnées	205 672 488	207 485 319
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	123 470 345	114 406 150
Ecart d'évaluation	4 404 218	(3 876 986)
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	23 047 665	19 064 195
TOTAL DU PASSIF	**3 440 270 872**	**3 491 982 968**

الملحق رقم 04: الميزانية المالية لسنة2021

ETAT FINANCIER 2021

1 BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	2021	2020
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	331 762 148	204 207 936
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	246	248
Actifs financiers disponibles à la vente	413 719 493	413 426 493
Prêts et créances sur les institutions financières	612 819 121	523 239 376
Prêts et créances sur la clientèle	**1 438 578 088**	**2 117 718 812**
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	**1 510 752 060**	**14 043 820**
Impôts courants - Actif	4 821 590	8 428 662
Impôts différés - Actif	1 523 706	1 008 872
Autres actifs	**66 935 395**	**47 818 018**
Comptes de régularisation	45 824 597	55 834 995
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 237 590	31 488 186
Immeubles de placement	-	
Immobilisations nettes corporelles	23 209 792	22 961 112
Immobilisations incorporelles nettes	69 655	94 342
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	4 481 253 482	3 440 270 872

ETAT FINANCIER 2021

PASSIF	2021	2020
Banque centrale	761 489 186	50 000 000
Dettes envers les institutions financières	700 002 151	564 645 009
Dettes envers la clientèle	2 022 287 511	1 901 513 860
Dettes représentées par un titre	33 390 930	28 606 720
Impôts courants - Passif	17 047 559	5 357 323
Impôts différés - Passif	537 790	537 553
Autres passifs	**132 959 651**	**109 956 773**
Comptes de régularisation	100 213 097	101 736 450
Provisions pour risques et charges	44 044 595	33 705 906
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	82 106 618	117 796 216
Dettes subordonnées	206 684 712	205 672 488
Capital	**150 000 000**	**150 000 000**
Primes liées au capital		
Réserves	142 221 150	123 470 345
Ecart d'évaluation	12 436 597	4 404 218
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 117 206
Report à nouveau (+/-)	15 024 250	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	46 690 479	23 047 665
TOTAL DU PASSIF	4 481 253 482	3 440 270 872

الملحق رقم 05: الميزانية المالية لسنة2022

ETAT FINANCIER 2022

1 BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	2022	2021
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	383 040 980	331 762 148
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	236	246
Actifs financiers disponibles à la vente	709 277 646	413 719 493
Prêts et créances sur les institutions financières	571 602 223	612 819 121
Prêts et créances sur la clientèle	1 624 279 615	1 438 578 088
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 881 080 287	1 510 752 061
Impôts courants - Actif	21 442 306	4 821 590
Impôts différés - Actif	3 752 467	1 523 706
Autres actifs	328 410 898	66 935 395
Comptes de régularisation	63 490 346	45 824 597
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 282 550	31 237 590
Immeubles de placement	-	-
Immobilisations nettes corporelles	23 850 482	23 209 792
Immobilisations incorporelles nettes	128 584	69 655
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	**5 641 638 620**	**4 481 253 482**

ETAT FINANCIER 2022

PASSIF	2022	2021
Banque centrale	947 095 896	761 489 186
Dettes envers les institutions financières	950 924 340	700 002 151
Dettes envers la clientèle	2 456 667 304	2 022 287 511
Dettes représentées par un titre	38 715 114	33 390 930
Impôts courants - Passif	10	17 047 559
Impôts différés - Passif	546 530	537 790
Autres passifs	384 239 265	132 959 651
Comptes de régularisation	125 893 131	100 213 097
Provisions pour risques et charges	44 868 592	44 044 595
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	67 702 423	82 106 618
Dettes subordonnées	207 776 142	206 684 712
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital	-	0
Réserves	173 935 878	142 221 150
Ecart d'évaluation	19 950 323	12 436 597
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 117 206
Report à nouveau (+/-)	-	15 024 250
Résultat de l'exercice (+/-)	59 206 466	46 690 479
TOTAL DU PASSIF	**5 641 638 620**	**4 481 253 482**

الملخص:

إدارة المخاطر والائتمان في البنوك تمثل جوهر استراتيجيتها للحفاظ على استقرارها المالي وتقديم خدماتها بشكل مستدام، تبدأ عملية إدارة المخاطر والائتمان بتقدير وتحليل العديد من المخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجهها البنوك. وهذا ما تهدف إليه هذه الدراسة لإبراز أهمية إدارة المخاطر والدور التي تلعبه في معالجة وقياس المخاطر ثم الحد منها، للرفع من ربحية البنك، عالجنا الفصل الأول من خلال المنهج الوصفي والفصل الثاني من خلال المنهج التحليلي لدراسة حالة البنك.

كما توصلنا الى أن البنوك تقوم بتطبيق أنظمة فعالة لمراقبة ومتابعة الائتمان، وتنشئ لجنة لإدارة المخاطر كجزء من هيكل إدارة البنك، هذا من شأنه أن يضمن كفاءة وفعالية الأدوات المستخدمة في معالجة المخاطر، مما يضمن أداء جيدا للبنك.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، مخاطر الائتمان، قياس المخاطر.

Abstract:

Risk and Credit Management in banks is the core of its strategy to maintain its financial stability and provide its services sustainably. The risk and credit management process begins with estimating and analyzing the many potential risks that banks can face. This is what this study aims to highlight the importance of risk management and the role it plays in addressing and measuring risks and then reducing them, to raise the bank's profitability, We dealt with the first chapter through the descriptive approach and the second chapter through the analytical approach to study the bank’s case

We have also found that banks are implementing effective credit monitoring and monitoring systems, and establishing a risk management committee as part of the bank's management structure, this would ensure the efficiency and effectiveness of the tools used in addressing risks, which ensures a good performance of the bank.

Keywords: Risk Management, Credit Risk, Risk Measurement.